www.an-nidaa.com

النداء

الجمعة 5 أيار 2017 - العدد 313

الأول من أيار:
ضرورة تغيير موازين القوى

دار الفارابي

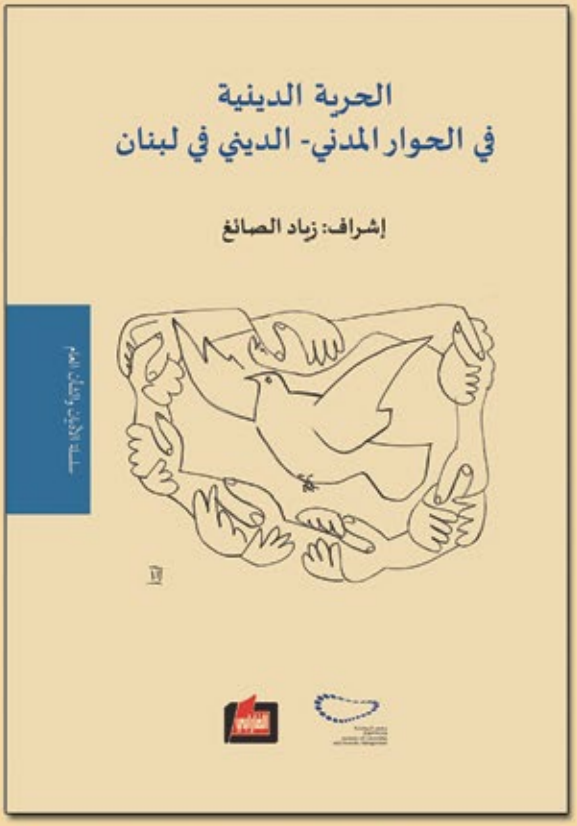

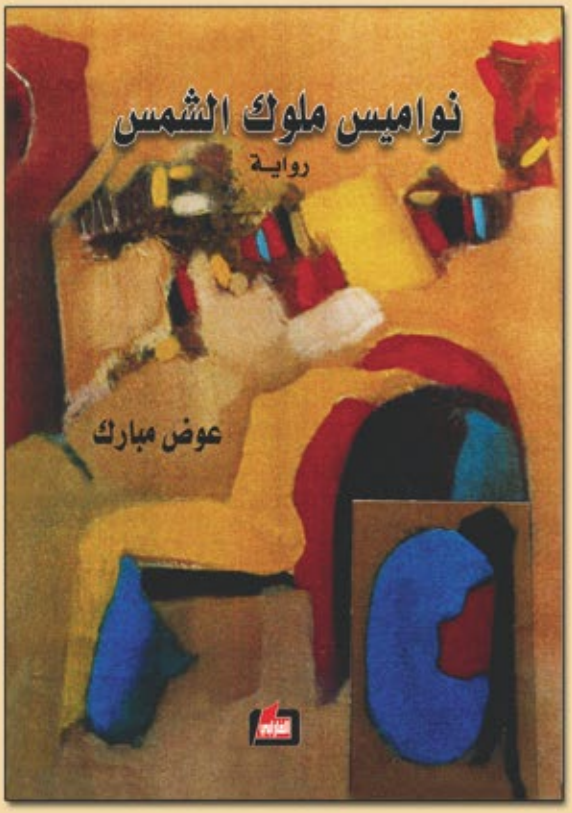

www.facebook.com/pages dar-alfarabi

النداء

الغلاف: بعدسة ميلاد لمع

العدد 313 - الجمعة 5 أيـــار 2017

المدير المسؤول

ملحم أبو رزق

سكرتير تحرير تنفيذي

كاترين ضاهر

ثقافة

احمد عبد اللطيف وهبي

المدير الفني

جبران مصطفى

الادارة والتحرير

لبنان - بيروت، وطى المصيطبة

شارع جبل العرب، مبنى إذاعة صوت الشعب

هاتف: 01/819014 - 01/311809

فاكس: 01/313605

ص.ب: 4744

الموقع الالكتروني

www.an-nidaa.com

البريد الالكتروني

annidaa@gmail.com

ثمن النسخة

في لبنان: 3000 ليرة لبنانية

في سوريا: 60 ليرة سورية

الاشتراك السنوي:

في لبنان: للأفراد 75 الف ليرة لبنانية،

للمؤسسات 150 الف ليرة لبنانية.

في الخارج: 150 دولاراً أميركياً

صدر العدد الأول من جريدة "النداء"

في 21 كانون الثاني 1959

أوّل الكلام

راية التغيير

إنه نور يتوهج بالنضال، يتراكم، يكبر ويتحول إلى نهر جارف يزيل الإستغلال، ويعطي للعمال حقهم التاريخي... إنه عيد العمال.

في الواحد من أيار 2017 كانت بيروت على موعد مع تجديد العهد، فنزل الآلاف يحملون الرايات الحمراء بما تعنيه من إعلان عن أن الأحرار باقون ما بقي الظلم والإستغلال، لا يرهبهم قمع أو معتقلات، اسألوا عنهم المستعمر والمحتل، اسألوا عنهم سلطة رأس المال، اسألوا عنهم ساحات النضال... إنهم «فضة الأرض» لا يكسرون أبداً... ولا يهابون الظالمين، وهم باقون حتى بناء مجتمع العدالة الاجتماعية والتقدم والسعادة، هذه الراية التي خفقت على مدى سنوات النضال الطويلة، واكتسبت لونها الأحمر القاني من لون دماء شهدائنا عمالاً وطلاباً ومثقفين ومقاومين، لن يتمكن أحد من إيقاف قيادتها لمسيرتنا، فهناك آلاف الأحرار يحمونها بدمائهم... هذا العهد الذي قطعه قادتنا الأوائل، ومشى على هذا الدرب آلاف المناضلين، فحققوا الكثير للطبقة العاملة وللفئات المستغَلة في لبنان، ويبقى الكثير..

أمام الطبقة العاملة وحزبها تحديات كبيرة، فالنظام اللبناني وصل إلى ذروة أزمته. فعلى المستوى السياسي يعمل هذا النظام جاهداً للتجديد لنفسه عبر قانون الانتخابات، إلاّ أنه إلى اليوم لا يزال يتخبط في المصالح الضيقة لأركانه، وهذا يدل على أن هذا النظام الذي إعتاد وعاش على الوصاية الخارجية، هو غير قادر اليوم على إنتاج صيغة لتجديد نفسه، وبالتالي لتجديد أزمات اللبنانيين وقهرهم... وكذلك على المستوى الاقتصادي الاجتماعي، فإن السلطة تضع مصلحة الطغمة المالية فوق أي اعتبار، وتعرقل إقرار أي حقوق للشعب اللبناني إن كانت تتناقض مع مصالح أصحاب المصارف والشركات العقارية والمالية، وآخرها كان عدم إقرار الموازنة و سلسلة الرتب والرواتب وبالتالي عدم فرض ضرائب على هذه القطاعات التي سرقت المال العام بتشريعات من السلطة...

إن التحدي الكبير الذي أعلنه أمين عام الحزب، الرفيق حنا، عندما دعا إلى إسقاط مشروع التمديد لهذه السلطة الفاشلة في 15 أيار، يذكرنا بالتحدي الذي قطعه الحزب على نفسه في تاريخ مشابه وهو 17 أيار 1983، حيث كانت مشاريع التقسيم والعمالة تمرر من قبل هذا النظام، وكنا على مستوى التحدي وأسقطنا إتفاق 17 أيار، وفي 15 أيار سيكون الحزب وكل الساعين للتغيير على مستوى هذا التحدي أيضاً وسيسقطوا مشاريع التقسيم التي كلفت لبنان واللبنانيين الكثير خلال حرب استمرت 15 سنة. فما عجزت هذه السلطة عن فرضه بالقوة لن يسمح بتمريره عبر قانون الانتخابات.

الأول من أيار وضرورة تغيير موازين القوى

حنا غريب

يعبّر الإحتفال بعيد العمال العالمي في الأول من أيار، عن الوفاء للذين كتبوا بدمائهم وعرقهم ولادة هذا العيد في مدينة شيكاغو الأميركية عام 1886، وللذين تابعوا في كل أصقاع المعمورة هذه المسيرة الوضّاءة على إمتداد أكثر من قرن وربع القرن إلى يومنا هذا، فكافحوا وكابدوا وتحمّلوا أعظم التضحيات وصولاً إلى الاستشهاد، من أجل الدفاع عن قضايا العمال والطبقة العاملة. وبالنسبة إلى حزبنا الشيوعي، فإن هذه الذكرى تنطوي على أعمق وأصدق مشاعر الوفاء لشهداء الطبقة العاملة اللبنانية وحركتها النقابية، ومن ضمنهم العديد من الشيوعيين الذين سقطوا في ساحات الشرف والبطولة في تظاهرات الحركة الطلابية وعمال الريجي ومعمل غندور ومزارعي التبغ وصيادي الأسماك.

إن الإحتفالات بهذا العيد تجري في عصرنا الراهن وسط إشتداد الصراع بين قوة العمل ورأس المال وتفاقم أزمة النظام الرأسمالي العالمي على غير صعيد، بالتزامن مع ترسّخ سيطرة رأس المال المالي والريعي، وإنتشار أوجه عدم العدالة في مناحي الحياة كافة، وإستشراء البطالة خصوصاً في صفوف الشباب والنساء، وتعاظم المديونية العامة في دول وقارّات بأكملها، وإنعكاس مجمل هذه الظاهرات في تراجع حجم ونوع التقديمات وشبكات الحماية الإجتماعية، الأمر الذي ساهم في تنامي صعود القوى اليمينية بأشكالها المتنوعة في غير منطقة في العالم، بما في ذلك اليمين الشعبوي والفاشي والظلامي.

في المشهد الاقتصادي والسياسي اللبناني:

في لبنان يأتي الأوّل من أيار في خضم أعمق أزمة سياسية واقتصادية يتحمّل مسؤوليتها التحالف الضيّق ما بين الحكم وحيتان المال. وتلقي هذه الأزمة بظلالها السوداء على الطبقة العاملة وجميع الذين يعملون ليل نهار من أجل تأمين الحد الأدنى من إحتياجات العيش الأساسية ــ من فرص عمل ومأكل ومسكن وصحة وتعليم وتقاعد ــ من دون أن يتمكّنوا من الإيفاء بهذه الإحتياجات. في المقابل، يزداد تركّز الدخل والثروة في مصلحة أقلية متنفذة لا تنفكّ تمعن في التمسّك بامتيازاتها الطبقية التاريخية التي إنتزعتها من أفواه العمال والفقراء وغالبية اللبنانيين بقوة السلطة والمال. وقد وصل بها الأمر مؤخراً إلى درجة الإستماتة في الدفاع عن مصالحها الزبائنية الخاصة عبر رفضها لما تضمنه مشروع موازنة عام 2017 من إجراءات ضريبية طاولت جزئيا الأرباح المصرفية والريوع العقارية. وتتناسى هذه الأقلية المسيطرة أن سياساتها واحتكاراتها وتهربها الضريبي وتقاسمها للمال العام هو الذي حوّل اقتصادنا إلى اقتصاد مشبع بالأنشطة الريعية البائسة، وهو الذي عجز عن خلق الوظائف المنتجة وإستيعاب التقدم التكنولوجي، وهو الذي عزّز التفاوت الكبير بين مداخيل العمل وكلفة المعيشة، وهو الذي عمّم البطالة والفقر والهجرة خصوصاً بين الشباب، وهو من يتحمّل قبل ذلك مسؤولية إنهيار البنى التحتية ووظائف الدولة الأساسية.

وفي مواجهة هذا الإستئثار للثروة والدخل من قبل تلك الأقلّية المتنفّذة، فإن المهمّة الأساسية أصبحت تتمثّل راهنا في العمل على كسر الحلقة الوظيفية التي تبيح لهذه الأقلية الإستيلاء على مداخيل أكثرية اللبنانيين وآمالهم، عبر استخدامها للمالية العامة وسياسة إدارة الدين العام كأداة لمراكمة الأرباح والثروات الخاصة على حساب العمال والفئات المتوسطة والفقيرة. وتقضي هذه المهمّة بفرض زيادة في الضريبة على الأرباح والفوائد والريع العقاري بالتزامن مع رفض أي رفع للضرائب على الطبقة المتوسطة والعمال والموظفين والفقراء. كما تقضي بشكل أعمّ وأشمل بتحرير العمّال وعموم الشعب اللبناني من واقع العوز والفقر والجوع والخوف والقلق من المخاطر التي تهدّدهم في حاضرهم ومستقبلهم. كيف لا، ونصف اللبنانيين لا يزالون بلا تغطية صحية نظامية، وأكثر من 75% منهم محروم من معاش تقاعدي أو ضمان شيخوخة، وأكثر من 60% منهم لا تكفيهم مداخيلهم وأجورهم لتأمين نفقاتهم الشهرية الضرورية، ونصف هؤلاء يعيشون فعلياً تحت خطّ الفقر الأعلى بينما يعيش ربعهم في فقر مدقع.

في المشهد السياسي والانتخابي:

في الوقت الذي تتعمق فيه الأزمة الاقتصادية-الاجتماعية في البلاد، تتعمق أيضاً الأزمة السياسية التي تعصف بمجمل مؤسسات النظام السياسي. وإذا كان البعض قد علّق آمالا على إمكان إقتران العهد الجديد بفرصة للتغيير والإصلاح، إلاّ هذه الآمال سرعان ما تبخّرت بفعل «المقاومة» الرجعية الشرسة التي أبداها أركان النظام الطائفي ضد أيّ تجديد للحياة السياسية تحقّقه قانون انتخابي عصري وذو قاعدة تمثيلية ديمقراطية عريضة. إن الحزب الشيوعي اللبناني، الذي يقارب مشاريع القوانين الإنتخابية إنطلاقاً من رؤيته لمصلحة البلاد العليا في تعزيز الإنتماء الوطني والإندماج المجتمعي والمساواة بين المواطنين، قد طرح في مؤتمره الحادي عشر مشروعا للنسبية الكاملة خارج القيد الطائفي في لبنان دائرة واحدة، مدركاً في الوقت ذاته أن تحقيق هذا المشروع يتطلب تغييرا حاسما في موازين القوى السياسية والاجتماعية والثقافية في البلاد.

ومع تمسكه المبدئي بهذا المشروع، فإن الحزب يرى ضرورة تداعي كافة الأحزاب والقوى والشخصيات اللبنانية اليسارية وغير الطائفية، بما فيها جمعيات وهيئات غير حكومية، إلى الالتقاء - كل من موقعه ورؤيته للمواجهة - في أقرب وقت قبل الخامس عشر من شهر أيار، للتداول والتوافق حول الخطوط العامة لمبادرة وطنية هدفها الدفع نحو تجميع هذه الأحزاب والقوى والشخصيات والجمعيات، مع الإستعداد للإنفتاح على كل الأفكار والإقتراحات الملموسة التي من شأنها أن تشدّ عضد التيارات غير الطائفية في البلاد. ويقترح الحزب أن تتضمن هذه المبادرة جملة قضايا، أهمها:

أولاً، التفاهم المشترك حول سبل إسقاط كل مشاريع القوانين الإنتخابية الرجعية والتقسيمية والتفتيتية التي تقوم على أساس «الفصل الطائفي والمذهبي»، لا سيما تلك التي تعتمد التأهيل الطائفي الأكثري على مستوى الدوائر الصغرى؛

ثانياً، بلورة المبادئ العامة والمساحات المشتركة لقانون انتخابي يعزّز فرص التغيير الديمقراطي في البلاد، مع الأخذ في الإعتبار واقع التنوّع في وجهات النظر حول أفضل صيغ التمثيل النيابي التي يتطلع اليها كل من هذه الأحزاب والقوى والهيئات؛

ثالثاً، التداول في طريقة التعاطي المشترك إزاء أي قانون قد تتوصل اليه أو تفرضه المنظومة السلطوية المتنفذة في منتصف شهر أيار، على أمل أن يؤدي هذا التداول إلى اتفاق القوى الديمقراطية على النهج العام الذي يفترض أن يحكم متابعة المواجهة ضد هذه المنظومة، تبعا للمضمون التفصيلي لهذا القانون؛

رابعاً، البحث العملي والملموس في دقائق المجريات التنفيذية للعملية الانتخابية ولآفاق التعاون المشترك بين الأحزاب والقوى والجمعيات المعنية، في حال قرّرت هذه الأخيرة مواجهة أركان السلطة بصورة مشتركة ومن موقعها الوطني المعارض والمستقل؛

خامساً، التباحث حول المهمات المشتركة التي قد تطرحها مرحلة ما بعد منتصف شهر أيار، في حال ترسّخ الفراغ في المؤسسة التشريعية نتيجة عدم توصل القوى المتنفّذة إلى إقرار قانون انتخابي جديد.

إن الأحزاب والقوى والشخصيات اليسارية والديمقراطية، وكذلك العديد من المكوّنات غير الطائفية في الجمعيات غير الحكومية، يجب أن تكون وفية لتضحيات عشرات ــ بل مئات ــ الآلاف من اللبنانيين الذين تظاهروا واحتلوا الشوارع في الحراكات الشعبية المتعاقبة التي شهدتها السنوات الستّ المنصرمة، مطالبين بالإصلاح الديمقراطي وبتلبية الحقوق المعيشية المشروعة وتوفير الخدمات العامة الأساسية وفرص العمل. وربما علينا أن نعترف بصراحة أن الإفتقاد إلى إطار قيادي وتنسيقي مشترك وفاعل وإلى أجندة عمل واضحة ومحدّدة، قد ساهم إلى حدّ كبير في تبديد الكثير من الفرص الكامنة التي إنطوت عليها تلك الحراكات الشعبية المتلاحقة. إن تجسيد الإستجابة الملموسة راهناً لتلك التضحيات المتراكمة، لا يكون إلا بتكثيف وتطوير العمل المشترك بين محتلف القوى العلمانية. فهذه هي الوجهة التي تتيح في المطاف الأخير إمكان إحداث خرق فعلي في موازين القوى السياسية والإجتماعية في البلاد، بحيث يتمكن العلمانيون من إنتزاع ما يستحقونه فعلاً من نصيب في إدارة الشأن العام في البلاد.

إن تظاهرة الحزب الشيوعي اللبناني بمناسبة عيد الأول من أيار هي خطوة تصب في هذا الإتجاه: اتجاه تعزيز النهوض الشعبي المتحرّر من عصبيات العلاقات الطائفية الزبائنية، وتشجيع وتسهيل عملية تجميع القوى اليسارية والعلمانية والديمقراطية، وتصعيد المواجهة المفتوحة ضد تحالف حيتان المال والنظام السياسي الطائفي المذهبي، والضغط من أجل إنتزاع قانون عصري وديمقراطي للانتخابات. ان تظاهرة الأول من أيار واحتفالات هذا العيد في المناطق، منصة لتصعيد الحراك الشعبي في الشارع وصولاً إلى ذروته في الخامس عشر من أيار الحالي.

في ذكرى أول أيار عيد العمال العالمي

الضمان الاجتماعي يتعرض لمؤامرة إفلاسه لمصلحة شركات التأمين

يا عمال لبنان إتّحدوا لمقاومة إفلاس الضمان

النقابي فوزي أبو مجاهد

تحت شعار «محاربة الفساد والمفسدين، ومن أجل التنمية والإصلاح والتغيير» تقدمت الحكومة بمشروع الموازنة إلى المجلس النيابي الحريص كل الحرص « للتمثيل على الشعب، وقد تضمنت الموازنة مجموعة من الألغام المفخخة للإنقضاض بها على الشعب المعتر المسكين، تتلخّص بما يلي:

أولاً: بحجة تمويل سلسلة الرتب والرواتب (بعد تقديمها وتفريغها من مضمونها)، زيادة الضرائب على الفقراء والمحتاجين، لأن صندوق الخزينة غير قادر على تغطيتها؟! بينما يتغاضون عن جباية الضرائب المتوجبة على الأملاك البحرية والنهرية والبرية، كما يتغاضون عن الفساد المستشري في الجمارك بكافة المرافق البرية البحرية والجوية، وإدخال السيارات الفخمة بدون رسوم جمركية وهدر مليارات الليرات اللبنانية، وإعفاء حيتان المال شركاء المصارف ومالكي الشركات العقارية من الضريبة التصاعدية المحقة، ومن جهة ثانية نرى أعضاء المجلس النيابي بحضور منقطع النظير، وحماسة فائقة بالتصويت على رفع نسبة التقاعد لهم ولورثتهم من بعدهم ولمدى الحياة بنسبة 100% وبسرعة قياسية من دون أن يراعوا وضع صندوق الخزينة...!! «يا عيب الشوم» «فعلاً اللي استحوا ماتوا».

ثانياً: بعد أن طلعت، وأدمت حاكمية المصرف المركزي، ببدعة «الهندسة المالية» بضخ ست مليارات دولار على بعض المصارف المحظوظة والتي تبلغ أرباحهم السنوية أكثر من 40 بالمئة من دم وعرق شعبنا المسكين، تفتقت عبقرية مجلس الوزراء، على تضمين الموازنة، مشروع قرار بإعفاء المؤسسات الكبرى والشركات وأصحاب الأعمال من الزامية الحصول على براءة الذمة من الضمان الإجتماعي، وهذا يعني تشجيع هذه المؤسسات على عدم تسديد اشتراكاتهم المترتبة عليهم من التعويضات العائلية والتقديمات الصحية وتعويضات نهاية الخدمة للمضمونين. إن هذا المشروع بالمختصر المفيد هو استمرار للمؤامرة القديمة المتجددة، للقضاء على الضمان الإجتماعي خدمة غير مجانية لأصحاب شركات التأمين وإمعاناً في سياسة إفقار الشعب بكافة فئاته وحرمانه من حقوقه. كل هذا تحت شعار « التنمية والتغيير والإصلاح ومحاربة الفساد والمفسدين»...!؟

منذ أكثر من عشرين عاماً والسلطة تنفذ أخطر مؤامرة على الحركة النقابية، بعد وضع يدها على قيادة الإتحاد العمالي العام ومصادرة قراره، وعطلت مقومات النضال العمالي والشعبي من تحقيق مطالبه

المتعددة، من حماية المرضى من الموت على أبواب المستشفيات، وإنقاذ الشعب من استبداد أصحاب المستشفيات برفض استقبال المضمونين في الضمان او في تعاونية موظفي الدولة بحجة عدم وجود مكان للإستشفاء وفرض تسعيرات إضافية خيالية على الفاتورة الرسمية، ضاربين عرض الحائط بكل التطمينات التي صدرت وتصدر في بعض الأحيان بخاصة من وزارة الصحة، إضافة إلى عدم تقيدهم بتسعيرات الضمان الإجتماعي، وتعاونية موظفي الدولة، وفي معظم الأحيان، بعض المستشفيات ترفض استقبال المرضى المضمونين في الضمان او تعاونية موظفي الدولة.

أيها العمال والعاملات، أيها النقابيون، أننا في الأول من أيار نحتفل بهذه الذكرى النضالية المجيدة، كما نستذكر تعسف السلطة وأصحاب العمال في التعدي على حقوق العمال والموظفين بمختلف فئاتهم وحرمانهم من ابسط الحقوق تماماً كما فعلوا وتآمروا على هيئة التنسيق النقابية والتآمر على قيادتها الشريفة، كذلك نراها تنقض على حقوقكم وتقديماتكم: التعويضات العائلية التي تتناقص قيمتها بعد فصلها عن الحد الأدنى للأجور، والأجور تتآكل بارتفاع كلفة المعيشة بارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للرواتب والأجور، والبطالة بازدياد مستمر، وتعويضات نهاية الخدمة للمضمونين بعد بلوغهم السن القانوني، قد لا يكفي في أحسن الأحوال سنة أو سنتين لمواجهة أمراضهم واضطرارهم لدخول المستشفيات، بعد بلوغهم السن الذي يسمونه زورا بانه سن التقاعد.

أيها النقابيون لقد آن الأوان إلى مراجعة نقدية لوضع الحركة النقابية التي لا تحسد عليها، فالمطالب تتعاظم والحقوق معطلة،

وهجوم السلطة التي هي أكبر رب عمل وأصحاب الشركات والمعامل والمؤسسات وحيتان المال ماضون في سياستهم الاستغلالية والاستبدادية والحركة النقابية فقدت قدرتها على المواجهة كما فقدت مصداقيتها بين العمال، نتيجة فقدان الاتحاد العمالي العام لقراره المستقل من جهة، وانعكس هذا الموقف على كافة فئات الشعب اللبناني. والاتحادات والنقابات العمالية المستقلة غير قادرة لوحدها على خوض المعارك وتحقيق المطالب. لذلك يجب إعادة النظر ووضع خارطة طريق لبرنامج مطلبي متكامل تحدد فيه الأولويات وآلية تنفيذه وبأي وسيلة، وهل يمكن أن تتحقق مطالبنا بدون وحدة الحركة النقابية؟ وبالأخص إذا كانت المطالب بحجم ما نحتاجه اليوم.

وهي المطالب التالية:

أولاً: إقرار قانون انتخاب نيابي يعطي للشعب اللبناني وحده حق تقرير المصير من خلال قانون عصري ديمقراطي قائم على النسبية الكاملة، لبنان دائرة إنتخابية واحدة خارج القيد الطائفي.

ثانياً: رفض مشروع إلغاء براءة الذمة رفضا مطلقا واعتباره حلقة من مؤامرة تفليس الضمان، خدمة لأصحاب شركات التامين وإسقاطه بمختلف الوسائل الديمقراطية.

ثالثاً: إقرار سلسلة الرتب والرواتب التي أقرتها هيئة التنسيق النقابية، كما تقدمت بها وبدون أي تعديل عليها وعدم تحميل الشعب اللبناني أي شكل من اشكال الضريبة بسببها أو بغير سببها.

رابعاً: المطالبة بتصحيح الرواتب والأجور حسب معدلات غلاء المعيشة عن السنوات التي تلت تصحيح الأجور آخر مرة، وإقرار السلم المتحرك للأجور، وإعادة العمل بتحديد قيمة التعويض العائلي للزوجة وخمسة أولاد بمعدل 30% من الحد الأدنى للأجور.

خامساً: إقرار قانون ضمان الشيخوخة بأسرع وقت ممكن لجميع المضمونين كخطوة أولى على أن يشمل فيما بعد جميع اللبنانيين.

سادساً: إيجاد صندوق البطالة يموّل من رسوم إيجازات العمل للأجانب بعد رفع قيمتها إلى ضعفين. ومن اشتراكات أصحاب العمل والعمال، ومساهمة الدولة بنسبة معينة.

أيها الأخوة والرفاق النقابيون

قد يتفاجأ البعض، ويرفضه البعض الآخر، ولكن يجب علينا أن نتحلى بالجرأة المطلوبة، والإجابة على سؤال مشروع وهو إلى أين سنصل، وكيف يمكن أن نستمر بهذا الوضع المذري للحركة النقابية، وهل يمكن لتحقيق أي مطلب من البرنامج المقترح من قبل الإتحاد العمالي العام بمعزل عن كافة الاتحادات والمنظمات النقابية المستقلة والديمقراطية...؟ والعكس صحيح ايضاً هل يمكن تحقيق اي مطلب بمعزل عن الاتحاد العمالي العام.

أيها الأخوة والرفاق النقابيون

إن البرنامج المطلبي هذا يحتاج إلى وحدة الحركة النقابية على أساس هذا البرنامج، وأن تتوفر إمكانية خوض المعركة المطلبية مع سلطة أباحت كل المحرمات بعد أن شرذمت الحركة النقابية وضربت هيكليتها.

واخيراً وبمناسبة هذه الذكرى المجيدة، ذكرى الأول من أيار - أول أيار - عيد العمال العالمي، تحية عمالية نقابية لكافة العمال والنقابيين أين ما وجدوا في لبنان وفي العالم العربي والعالم بأسره.

*أمين عام الاتحاد والوطني لنقابات العمال سابقاً

بيروت تتوهج بـ «الأحمر» في الأول من أيار

غريب: لتصعيد المواجهة ضد الخطاب الطائفي...

هي الرايات الحمراء مجدداً ترفرف في بيروت عاصمة المقاومة الوطنية، العاصمة العربية التي عصيت على العدو الصهيوني من احتلالها، وفرّ هارباً رافعاً الراية البيضاء، معلناً انسحابه بفضل ضربات عمليات «جمول» وحزبها؛ الحزب الشيوعي اللبناني، الذي قدم قافلة من الشهداء أتوا من كافة بقاع الوطن، متحدين طاعون الطائفية والمذهبية، حاملين شعار «التحرير والتغيير».. منذ ما قبل التأسيس؛ من الحرس الشعبي وقوات الأنصار، إلى عمال الريجي والتبغ والحركة الطلابية والنقابية...، والقافلة تطول لنضالات ومعارك وطنية وإنجازات أزهرت نصراً وتعد بالمزيد...

الآلاف من الشيوعيين احتفلوا بالأول من أيار موجهين رسالة لهذا النظام الطائفي الفاسد، بأن المعركة المقبلة ستكون في الخامس عشر من الشهر الحالي، فاحذروا «المارد الأحمر» ورايته التي ستبقى ترفرف عالياً أكثر وأكثر، فهي كالسنديانة شامخة دائماً، لأنها رويت بدماء رفاق عظماء، ونعاهدهم أنها ستبقى مخرزاً في عين كل من تسول له نفسه التطاول عليها أو على الحزب والرفاق...

كاترين ضاهر

دعا الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني حنا غريب إلى «أن يكون الأول من أيار منصة لتصعيد الحراك الشعبي في الشارع، وصولاً إلى ذروته في الخامس عشر من أيار الحالي، وإلى استكمال المواجهة المفتوحة ضد حيتان المال وسلطتهم السياسية الحاكمة وإلى تصعيد المواجهة ضد الخطاب الطائفي والمذهبي الهادف إلى تقسيم اللبنانيين».

وجاءت دعوة غريب في كلمة ألقاها في ساحة رياض الصلح، احتفالاً بالأول من أيار، عيد العمال العالمي، في تظاهرة للـ «الشيوعي» و«الاتحاد الوطني للنقابات»، والتي انطلقت من أمام مقر الإتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، وسلكت كورنيش المزرعة ومار الياس وصولاً إلى رياض الصلح، وحمل فيها المتظاهرون رايات الحزب الشيوعي والإتحاد وصور للرواد الأوائل مناضلي الحركة النقابية، وشارك فيها شخصيات سياسية ووطنية ونقابيون وفنانون ومثقفون وحشد من العمال والشيوعيين.

عبدالله

في ساحة رياض الصلح، علا النشيدين الوطني والحزب الشيوعي، فكلمة لرئيس الإتحاد الوطني كاسترو عبد الله توجه فيها بتهنئة المتظاهرين بالعيد باسم الإتحاد، مؤكداً على العمل من أجل الدفاع عن حقوق ومصالح جميع العمال وتصحيح الأجور، «رفع الحد الأدنى وسعي الاتحاد من أجل تعميم الحماية الإجتماعية، تعديل قانون العمل، حماية الضمان الاجتماعي، إقرار قانون ضمان الشيخوخة، إسقاط القانون التهجيري الأسود للإيجارات وإيجاد سياسة إسكانية متكاملة».

وأضاف «يطل علينا عيد العمال العالمي هذا العام، حاملاً معه المزيد من المآسي والأزمات التي تجعل الفرح والأمل بحياة كريمة بعيدين عن متناول الطبقات الكادحة، وبالتحديد الطبقة العاملة، فالنظام السياسي الطائفي والمذهبي، وتحالف أصحاب المصارف والشركات المالية وكل المحتكرين والتجار أبوا، كالمعتاد، إلاّ أن ينغصوا علينا فرحة هذا العيد»، متطرقاً إلى سياسات الطغمة المالية الفاسدة المتمثلة بأمراء الطوائف والمذاهب الفاسدين والمفسدين، والتي «تتآمر على حق العمال والمستخدمين بضمان صحي واجتماعي، وتقاعد وضمان شيخوخة لائقين، فتسعى لضرب الضمان الاجتماعي وتعمل على إفلاسه وإلغائه، من خلال سحب براءة الذمة لصالح عديمي الذمة، ولصالح شركات التأمين الخاصة المملوكة من المحتكرين والشركات المحمية والمدعومة...»، عارضاً مؤامرات هذه السلطة في نهب الحقوق العمالية... وتخليها عن دورها في تأمين الحد الأدنى من مقومات العيش اللائق المتمثلة بالخدمات الأساسية من ماء وكهرباء وسكن وتعليم وصحة وبيئة نظيفة لصالح المافيات وحيتان المال.

وأردف: «هذه السلطة، التي لم تتوقف عن ضرب الأمن الصحي والغذائي للمواطنين الفقراء، تنفيذاً لإملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، ضربت كافة القطاعات الإنتاجية وأفلستها، وشرعت أبواب الفساد والسرقات وهدر المال العام.

كما أكد أنه لم يعد جائزاً السكوت عن تلك الجرائم التي نذهب ضحيتها، داعياً لجعل هذا العيد «مناسبة نجدد فيها التزامنا قضايا الفقراء والعمال وذوي الدخل المحدود، في مواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخانقة، مشدداً على ضرورة اعتماد قانون انتخابي عادل على أساس النسبية ولبنان دائرة انتخابية واحدة، وخارج القيد الطائفي.

وتوجه إلى «حيتان الريوع المالية والعقارية»، قائلاً: «إن سياساتكم واحتكاراتكم وسرقتكم للمال العام، وإعفاء شركاتكم ومصارفكم من الضرائب وفرضها على الفقراء أوصل البلاد إلى حافة الفقر والبطالة وهجرة الشباب، وهي السبب في تهجير أكثر من 180 ألف مواطن من المستأجرين

القدامى من منازلهم لصالح الشركات العقارية والمصارف..»، عارضاً تفشي ظاهرة الصرف الكيفي والتعسفي للعمال اللبنانيين واستبدالهم بآخرين، وللمتعاقدين في القطاع العام والوزارات، داعياً إلى «جعل الأول من أيار مناسبة لإطلاق حملة وطنية وعمالية تضع حداً لسياسات وممارسات الاحتكارات والمافيات، يداً بيد للعمل على فرض تدابير لإنهاء الفلتان والتسيب، والحد من التضخم والغلاء، وتعزيز الرقابة على مؤسسات الدولة ووقف الهدر ونهب المال العام... فلنجعل الأول من أيار منطلقاً من أجل تعزيز الحركة النقابية المستقلة والديمقراطية وتوسيع صفوفها»... و»لنعمل معاً على بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة وممثلة، تضم في صفوفها جميع العاملات والعمال والموظفين والمتعاقدين بأجر في القطاعين العام والخاص، حركة قادرة على تأمين شروط الضغط من أجل إقرار عقد اجتماعي جديد نشارك جميعاً في إعداده وتطبيقه ومراقبة تنفيذه، عقد أصبح ضرورة وطنية يتيح بناء دولة عصرية وعادلة مستقرة تقوم على قيم حقوق الإنسان والعدالة والمساواة خارج الانقسامات الطائفية والمذهبية والرهانات الخارجية».

غريب

بدوره تحدث الأمين العام حنا غريب فقال: «تظاهرتنا اليوم في الأول من أيار، تظاهرة للاحتفال بعيد العمال العالمي، هو يوم أممي للاحتفال بالإرث الإنساني الذي حملته وستظل تحمله الطبقة العاملة العالمية، هو يوم للنضال من أجل مستقبل البشرية وتقدمها وتحسين شروط العمل والحياة للجميع، يوم العهد والوفاء للذين كتبوا بدمائهم وتضحياتهم ولادة هذا العيد في شيكاغو عام 1886، وحتى يومنا هذا، فتحية إلى شهداء هذا العيد، إلى شهداء الطبقة العاملة اللبنانية وحركتها النقابية، إلى الذين سقطوا في ساحات الشرف والبطولة في تظاهرات الحركة الطلابية والريجي ومعمل الغندور ومزارعي التبغ وصيادي الأسماك».

أضاف: «تحية إلى شهداء المقاومة اللبنانية الوطنية والإسلامية الذين سقطوا ضد الاحتلال الإسرائيلي وعدوانيته، إلى قادة الحركة النقابية اللبنانية، قادة هذا الحزب في ساحات المواجهة، إلى كل هذا التاريخ المجيد نقدم عهداً لهم من حزب الطبقة العاملة، الحزب الشيوعي اللبناني على متابعة المسيرة من أجل وطن حر وشعب سعيد، والتحية اليوم إلى أحمد سعدات ومروان البرغوثي وجورج إبراهيم عبدالله وإلى جميع الأسرى الفلسطينيين في معركة الأمعاء الخاوية، كي تبقى فلسطين القضية المركزية ويبقى الصراع العربي - الإسرائيلي هو الأساس.

والتحية لكم أيها القابضون على جمر المواجهة، المتمسكون بخيار التغيير الديمقراطي، إليكم أنتم أيتها الرفيقات والرفاق والأصدقاء والقوى والشخصيات المشاركة الذين لبيتم نداء عيد العمال فملأتم شوارع بيروت وساحاتها، وإلى اللبنانيين جميعاً نتوجه اليوم في الأول من أيار كشعب مهدد في حاضره ومستقبله، ويراد له أن يبقى في حال من العوز والفقر والجوع، وأسير الخوف والقلق، ورهينة المصالح الوضيعة التي لا تقيم وزناً لأحلامكم في الحصول على الحق بالعمل والسكن والنقل العام والرواتب والأجور وتأمين التعليم النوعي والمياه والكهرباء والبيئة النظيفة والطبابة والاستشفاء».

وأردف: «إليكم نتوجه لنقول لكم، ولبنان يعيش أزمة نظامه السياسي الطائفي المتفاقمة والمتمثلة في فشل دولته وسلطته الحاكمة في معالجة أية مشكلة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تهم اللبنانيين:

لم يعالجوا أية مشكلة من مشاكلكم ومن مشاكل العمال والنساء والشباب وأصحاب الدخل المحدود: لا في ملف السلسلة للأساتذة والمعلمين والموظفين والمتقاعدين، ولا في النفايات ولا في الموازنة وقطع الحساب، ولا في ملفات السائقين والمتعاقدين والمياومين وجباة الإكراء وكذلك مزارعي التفاح وموظفي مستشفى بيروت الحكومي وملف حماية الصناعة الوطنية والإنتاج الزراعي وحماية اليد العاملة اللبنانية والضمان الاجتماعي، بل بالعكس، ضربوا حقوق المستأجرين وصغار المالكين، وسعوا احتلالهم للأملاك البحرية، استخدموا السلسلة شماعة لرفع الأسعار وزيادة الضرائب على الفقراء مراراً وتكراراً، ألغوا زيادة الضرائب على حيتان المال، ودعموها بـ 5.6 مليارات دولارات، وزادوا خدمة الدين العام وعمموا البطالة والفقر والهجرة وضربوا الخدمات العامة ورفعوا تكاليفها من المياه إلى الكهرباء إلى التعليم إلى الصحة إلى الاستشفاء وخفضوا معاشات التقاعد وأهملوا ضمان الشيخوخة وضربوا قطاع النقل العام، واستمروا بالتهريب في المرفأ والمطار واتفاقات التراضي ومحاصصة الثروة النفطية، عمموا ثقافة الفساد والإفساد وهدر المال العام واستباحوا الطبيعة ولوثوها بالكسارات والمطامر من برج حمود إلى الكوستا برافا، واستمروا في اصطفافاتهم المذهبية وحولوا النقابات إلى مجالس ملية ومكاتب

حزبية، بعد أن صادروا قرارها النقابي المستقل، ومع ذلك، تقولون لنا أن مشروعكم هو مشروع بناء الدولة. فعن أية دولة تتكلمون؟ دولتكم هذه. دولة فاشلة من أساسها. وسلطتكم هذه سلطة فاشلة مستبدة وفاسدة، ولا بدّ من تغيير الاثنتين معاً، وإقامة الدولة التي يريدها اللبنانيون، الدولة الوطنية الدولة الديمقراطية الدولة المقاومة، الدولة القادرة والسلطة القادرة على تحقيق مطالب اللبنانيين التي رفضتم تأمينها وتحقيقها على مدى سنوات وسنوات رغم كل التحركات والتظاهرات والاعتصامات».

وقال: «أما أنتم يا أصحاب الحقوق، يا من وقفتم في مواجهة حيتان المال والاحتكارات والفساد وقراصنة المال العام والمرابين والخارجين على القانون الذين يعبثون بأبسط قواعد الإستقرار الإجتماعي، كونوا على أهبة الإستعداد لمواجهتهم في الخامس عشر من أيار لمنعهم من التمديد لدولتهم وسلطتهم الفاشلة واستمرار مأساتكم لسنوات وسنوات، فجميع مشاريع القوانين التي يطرحونها من الستين إلى التأهيلي إلى المختلط وصولاً إلى أرنب الخامس عشر من أيار، تهدف جميعها لهم. متفقون علينا رغم خلافاتهم على الحصص في ما بينهم. متفقون على إقصاء مكونات حالة الإعتراض التي تصاعدت بفعل الحراكات والمواجهات الشعبية والنقابية والبلدية.

ولما كنا نريد دولة وطنية علمانية ديمقراطية، طرحنا مشروعنا الإنتخابي القائم على النسبية الكاملة خارج القيد الطائفي والدائرة الواحدة، إلاّ أننا مدركون في الوقت عينه، أهمية تجميع وتوافق كل مكونات حالة الإعتراض الشعبي والنقابي لتعديل موازين القوى وتصعيد المواجهة، لذلك طرحنا مبادرتنا بضرورة تداعي الأحزاب والقوى والشخصيات اليسارية وغير الطائفية كافة، بمن فيها جمعيات وهيئات مدنية، إلى الالتقاء في أقرب وقت قبل الخامس عشر من شهر أيار من أجل إسقاط كل مشاريعهم الإنتخابية التقسيمية والتفتيتية وبلورة خريطة طريق للمواجهة».

وتابع غريب: «الأول من أيار والخامس عشر منه، محطتان نضاليتان تمثلان في مضمونهما اليوم وجهي الأزمة السياسية والاقتصادية - الاجتماعية التي تعصف بالبلاد. ولتكن تظاهرة الأول من أيار واحتفالات هذا العيد في المناطق، منصة لتصعيد الحراك الشعبي في الشارع وصولاً إلى ذروته في الخامس عشر من أيار الحالي، وليكن الأول من أيار، يوماً نستكمل المواجهة المفتوحة التي بدأناها ضد تحالف حيتان المال وسلطتهم السياسية الحاكمة ونظامهم السياسي الطائفي المذهبي، يوماً لتصعيد المواجهة ضد الخطاب الطائفي والمذهبي الهادف إلى تقسيم اللبنانيين، يوماً لتوحيد كل اللبنانيين على أساس مصالحهم الوطنية والاقتصادية والاجتماعية وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية، يوماً نجدد فيه العزم والإرادة على الاستمرار في النضال لمكافحة الفساد والرشوة والتهرب الضريبي يوماً لاعتماد تعليم رسمي نوعي ومتطور ونظام ضريبي عادل وسلسلة رتب ورواتب وأجور تلبي حاجات اللبنانيين، وتغطية صحية شاملة ونظام تقاعدي لكل العاملين في القطاعين العام والخاص، يوماً للمستأجرين وصغار المالكين والدفاع عن الضمان الاجتماعي ودعم كل الذين يتحركون اليوم في الشارع من أجل حقوقهم، يوماً لبناء حركة نقابية مستقلة تحت راية هذه المطالب المحقة، يوما نجدد فيه نداء العودة إلى كل الشيوعيين للمشاركة في ورشة استنهاض حزبنا، حزباً ثورياً للتغيير الديمقراطي.

تلك هي رسالة الأول من أيار: نحن لسنا قطعاناً مستسلمة، نحن شعب حر يستحق الحياة".

في عيد «العمال»: عمال مصر لا حقوق لا عدالة لا كرامة

إيهاب القسطاوى

ما بين الفصل والتسريح من العمل، وملاحقة الحريات النقابية، وغياب مظلة التأمينات وتدني الأجور، يستقبل عمال مصر عيدهم في الأول من مايو، بعد سنوات طويلة من النضال التاريخي المتواصل خاضوها لكسر حاجز الخوف لدى جماهير الشعب المصري باحتجاجاتهم وإضراباتهم في كل ربوع مصر، من أجل تحقيق المطالب الاقتصادية والاجتماعية العادلة، ليس لصالحهم فقط، بل لصالح كل المهمشين من أبناء هذا الشعب. إلاّ أنه لا يزال عمال مصر محرومين من أبسط حقوقهم، فمنذ ثورة يناير 2011، والتي كانت من أهم مطالبها توفير لقمة العيش، لم تتحسن أحوالهم بل على العكس سارت من سيء إلى أسوأ، وسط محاولات النظام القمعي الحالي استغلال السلطات كافة للقضاء على الحركات العمالية ومحو فرص توفير حياة كريمة لهم، في محاولة لهدم معالم ثورة يناير كافة أو ما تبقى منها، ليعيش أكثر من خمس وستون بالمائة من عمال مصر ورواتبهم لم تتعدى 27 جنيها في اليوم الواحد، ويصبح 13.2 مليون عامل بمصر دون غطاء قانوني، وبعيدين عن معايير العمل اللائق.

وما بين الأول من مايو ذكرى أول احتفال لعمال العالم جميعاً، تخليداً لانتفاضة عمال شيكاغو التي اندلعت عام 1886 من أجل قيم الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والسلم العالمي، وحيث ما تزال هذه القيم ماثلة وراسخة في أذهان الشعوب وفي طليعتها الطبقة العاملة التي تعاني من التسلط والاستبداد والنهب والاستغلال، والأول من مايو2017 تمر السنوات طويلة، ويبقى حال عمال مصر على ما هو عليه، وتظل نفس الوجوه البغيضة متحكمة في مصائر آلاف العمال، فتذهب حكومة وتجيء أخرى فتتغير الوجوه ولا تتغير السياسات المعادية للعمال، ويظل العمال ورغم ما يتعرضون له من قهر واستغلال هم القاطرة التي تدفع الثورة، فالعمال حين يدافعون عن أنفسهم يدافعون عن المجتمع ككل، وحين يتحركون فإنهم يمارسون الديمقراطية بشكل عملي، ويوسعون هامش الحريات، ويشلون أدوات القمع.

إن الحركة العمالية جزء لا يتجزأ من المجتمع، ولن تتمتع الطبقة العاملة بالحق في التنظيم والاحتجاج، في مجتمع تسيطر عليه الأجهزة القمعية، وتاريخيًا كان هناك تراثاً عمالياً مصرياً مستقلاً للاحتفال بعيد العمال، بدأ في العام 1924 حيث نظم عمال الإسكندرية احتفالاً جماهيرياً ضخماً في مقر الاتحاد العام لنقابات العمال، ونتيجة السياسات القمعية للحكومات في ذلك الوقت ومحاولات منع المسيرات والمؤتمرات بمناسبة أول مايو، إلاّ أن الحركة النقابية المصرية ظلت تحتفل بالمناسبة وتنظم المسيرات والمؤتمرات طوال الثلاثينيات والأربعينيات رغم الصعوبات والقمع و مع وصول جمال عبد الناصر إلى السلطة والتأميم التدريجي للحركة العمالية أخذت المناسبة شكلاً رسمياً وتم استيعاب المناسبة وفي العام 1964 أصبح الأول من مايو عطلة رسمية يلقى فيها رئيس الجمهورية خطاباً سياسياً أمام قيادات هؤلاء النقابيين، وتتابع ذلك في عهد السادات والذي في عهده بدأ الانفتاح الاقتصادي «سياسة السداح مداح»، والإعلان عن خصخصة القطاع العام والذي تم تنفيذه بشكل كبير في عهد المخلوع مبارك فبيعت شركات القطاع العام للمستثمرين الاجانب بأبخس الاسعار واستبعد العمال بقرار المعاش المبكر وأصفرت النقابات الرسمية وأصبحت موالية للنظام ولرجال الأعمال بشكل فاضح وقننت سياسات الاستبعاد والتشريد والاعتقالات للقيادات العمالية التي تعترض على السياسات التعسفية ضد العمال، وفي محاولة لامتصاص غضب العمال ابتكر النظام « منحة عيد العمال» كما ابتكر «منحة المدارس» والتي كان ينتظرهما العمال من العام.

لا تعترف الحكومة قانونياً بالنقابات المستقلة الجديدة، التي بدأت في الظهور منذ عام 2008، وزاد عددها بشكل كبير بعد ثورة 2011، وبينما تنظم الدولة احتفالها الرسمي تحت إشراف الديكتاتور، وبحضور سماسرة العمل النقابي والمنتفعين، يقضي عمال مصر عيدهم في غياهب السجون لمحاكمتهم لأنهم تجرأوا وطالبوا بحقهم، أو مشردين على أرصفة الوطن بدون عمل.

*كاتب وباحث سياسي من مصر.

غريب: نحن لسنا من الذين يتخلون عن عَلَمهم، فهو مجبول بدماء الشهداء وعرق المناضلين

أعلن الأمين العام الحزب الشيوعي اللبناني حنا غريب «احتفاظ الحزب بالإدعاء الشخصي على ضابط وكل من يظهره التحقيق فاعلاً وشريكاً في حادثة الإعتداء على 3 شيوعيين مساء الإثنين على حاجز ضهر البيدر، إثر عودتهم من تظاهرة الأول من أيار»، معتبراً أن «المشكلة سياسية وليست أمنية». وطالب «بالإفراج الفوري عن الرفيق الجريح الذي ما زال قيد الإعتقال في المستشفى».

ووجه غريب في مؤتمر صحافي عقده في مقر الحزب في الوتوات، تحت شعار «إنتصار للحريات العامة وإدانة المعتدين على الرفاق الثلاثة ومحاسبتهم»، تحية نضالية إلى كل الذين شاركوا في تظاهرة الأول من أيار فحملوا مطالبهم ورفعوها وهتفوا لها بهامات مرفوعة معبرين عن معاناتهم وهمومهم وآلامهم وأوجاعهم. وقال «لم يهتفوا لمطالبهم المعيشية فحسب، بل أيضاً لبناء دولة ديمقراطية تؤمن الحقوق والمساواة بين جميع المواطنين على حد سواء، هتفوا لبناء دولة ديمقراطية تحمي الحريات العامة، تحمي حرية التعبير والإجتماع والمعتقد.

نعم، تظاهروا بدعوة من الحزب الشيوعي اللبناني، أكثر من عشرة آلاف من اللبنانيات واللبنانيين والرفيقات والرفاق، شابات وشباناً، عمالاً ومزارعين، أساتذة ومعلمين، موظفين ومستخدمين، أجراء، سائقين ومياومين، متعاقدين ومتقاعدين، مثقفين وإعلاميين ومتعطلين عن العمل، ومن المهن الحرة، فوحدوا بتظاهرتهم هذه شوارع بيروت وكل المربعات الطائفية والمذهبية التي قسمتها السلطة السياسية الحاكمة، وكانت تظاهرة وطنية جامعة سلمية حضارية وباعتراف القوى الأمنية، وهو ليس بجديد بالنسبة إلينا.

لكن كما يبدو، أن سلمية هذه التظاهرة وما طرحته من مطالب اقتصادية واجتماعية، وما عبرت عنه من إرادة صلبة ومن تمسك للبنانيين بوحدتهم الوطنية على أساس حقوقهم ومطالبهم المعيشية، ومن رفض للخطاب المذهبي والطائفي الهادف إلى تقسيمهم، ومن تصميم على تصعيد الحراك الشعبي في الشارع وصولاً إلى ذروته في الخامس عشر من أيار الحالي، لا ينسجم مع ما تخطط له السلطة السياسية من تمديد لدولتها وسلطتها الفاشلة والفاسدة والمستبدة، فلجأت إلى أسلوب القمع والاعتقالات متناسية ان من تعتقلهم هم مقاومون، هم شيوعيون، هم مناضلون دخلوا السجون والمعتقلات وواجهوا إسرائيل وقاوموها وتجرأوا عليها».

أضاف: «هذا هو جوهر المشكلة، مشكلة سياسية وليست أمنية، وما حصل لرفاقنا من احتجاز على ضهر البيدر بعد تظاهرة الأول من أيار هو اعتداء صارخ على الحريات العامة، وهذا مدان بكل المقاييس».

وتابع: «ورد في بيان المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي أن «الجرم» المشتبه بارتكابه من الرفاق هو حمل أعلام الحزب خارج النوافذ ورفضهم إدخالها عنوة إلى داخل السيارة، وهو الأمر المرفوض واقعاً وقانوناً لعدم وجود أي مخالفة للأنظمة بذلك، وإن الرايات ترفع دائماً من السيارات والآليات دون التعرض لها، ولم يثبت ما إذا كانت قد شكلت ضرراً أو خطراً على أحد، بل أكثر من ذلك، إن القانون أناط بقوى الأمن تأمين سلامة وسير المواكب السيارة وتأمين الحماية لها خشية التعرض لها، وهذا مناقض لما حصل، بل أن إدخال الرفاق إلى داخل المخفر هو اعتداء على حريتهم، وما ورد في بيان المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي لجهة وجود قرار جزائي بحق أحد الرفاق (الجريح) إن تنفيذ القرار الجزائي لا يكون بالكمن للمواطنين المعروفة مكان إقامتهم ومكان عملهم واقتيادهم إلى داخل المخافر وأوساعهم ضرباً وإهانة، وما قيل عن القرار الجزائي فهو ليس سوى قرار على مخالفة سير لا يستدعي تعريض الرفيق للضرب المبرح بالمسدسات وأعقاب البنادق أنتج إدخاله المستشفى وهذه الصور أصدق تعبير على ما نقول».

وقال: «أما إدعاء إقدام الرفيق الجريح على لكم الضابط وإيذائه فليس سوى لتبرير إقدام هذا الضابط وعناصره السبعة، على ضرب الرفيق بهذه الوحشية، مما استدعى نقله إلى المستشفى، مع التأكيد أن القانون أكد مسؤولية الضابطة العدلية على المحافظة على سلامة وكرامة الأشخاص الموقوفين داخل فصائل القوى الأمنية، لكونها المؤسسة المسؤولة عن أمن المواطنين، وأن صبغ ما أقدم الضابط على فعله كرد فعل عفوي، هو دليل إدانة وليس عذراً مبرراً، ومن غير القبول أن يدخل المواطنون إلى المخافر بكامل صحتهم ليخرجوا منها محملين بسيارات الإسعاف إلى المستشفيات، وفيما لو اطلعنا على تقرير الطبيب الشرعي الذي كشف على الرفيق الجريح يتأكد أن ما تعرض له لم يكن نتيجة ضربة واحدة ناتجة عن رد فعل فوري كونه ثبت بالتقرير أنه تعرض لضرب بقبضة مسدس من الخلف وبأعقاب البنادق وركلا- ضربا بالأرجل! فهل كل هذا ردة فعل عفوية من ضابط؟ هل هذه هي الدولة الديمقراطية التي تحمي الحريات العامة التي تعدون بها اللبنانيين؟»، معلناً «أن استمرار التحقيقات لمدة يومين، أمر غير مفهوم وغير مبرر وغامض، ويزيد هذا الغموض في الإشارة القضائية الصادرة عن حضرة مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية التي قضت بالإفراج عن اثنين والإبقاء على الإثنين الآخرين بالرغم من أنهم جميعا كانوا يحملون الأعلام سوية".

وختم غريب: «إننا كحزب، إذ نحتفظ بحقنا في الإدعاء الشخصي بحق الضابط المعتدي وكل من يظهره التحقيق فاعلاً وشريكاً ومتدخلاً بجرمي الإيذاء المقصود وحجز الحرية تعسفياً، فإننا نطالب بالإفراج الفوري عن الرفيق الجريح الذي ما زال قيد الاعتقال في المستشفى، مؤكدين متابعتنا لهذه القضية ومحاسبة المرتكبين.

لقد أخطأتم بالعنوان، فإن كنتم تظنون أننا بمثل هذه أساليب ترهبوننا فأنتم مخطئون، فنحن لسنا من الذين يتخلون عن علمهم، فهو مجبول بدماء الشهداء وعرق المناضلين، هو عنوان عزتنا وكرامتنا ولن نقبل به إلاّ عالياً خفاقاً.

نحن اليوم أكثر تصميماً على مواجهة القمع وأساليب الترهيب والتخويف، وأكثر تمسكاً بموقعنا ومواقفنا السياسية التي لن نتراجع عنها، مؤكدين بأن ما حصل يزيدنا قناعة واستعداداً وتصميماً على متابعة تحركنا السلمي والحضاري في الخامس عشر من أيار جنبا إلى جنب مع كل المنتصرين للحريات العامة ومع كل المناضلين الطامحين لبناء دولة ديمقراطية وطنية.

بين الجد واللعب

ماهر أبي نادر

حزبنا في عيد العمال ... إنجازات ومهمات تتطلب المتابعة

مر الأول من ايار بنشاط مميز لحزبنا الشيوعي، فالتظاهرة التقليد في هذه المناسبة لم تكن كسابقاتها بل تميزت هذا العام بحضور جماهيري أكبر، ومشاركة ظاهرة لشيوعيين كانوا منكفئين عن التنظيم والنشاطات الحزبية لسنوات طويلة، كما تميزت بحضور أصدقاء وشخصيات وطنية وديمقراطية ونقابية من غير الشيوعيين، وفي كل ذلك تقدم نوعي في أداء الحزب بمختلف قطاعاته ومنظماته الحزبية. هذا التميز أزعج أجهزة السلطة فاعتدت على عائلة مقاومة بالضرب لا لسبب إلا~ لأنهم حملوا أعلام الطبقة العاملة ومطالبها.

وتزامنت هذه المناسبة مع مرور عام كامل على المؤتمر الأخير لحزبنا، وكان هذا العام مليئاً بالحركة النشطة على امتداد بقاع الوطن، وصولاً إلى إحياء مناسبات وطنية وحزبية وتنظيم تظاهرات نقابية وسياسية وندوات فكرية، كلها كانت تؤكد حضور الحزب في مختلف الميادين، ناهيك عن الورشة التنظيمية الداخلية التي بدأت بإنشاء المدرسة الحزبية ولم تستثن الإتصالات منظمة حزبية واحدة لإعادة وصل ما انقطع معها.

في كل ما سبق تستحق قيادة الحزب وعلى رأسها الأمين العام حنا غريب كل الثناء ولكن حجم المسؤولية الملقاة على حزبنا وعلى هذه القيادة يستدعي التوقف أمام ما لم ينجز أو ما لم يعالج، وفي مقدمة ذلك التعاطي الجريء والسريع والملح مع ملف الشيوعيين الذين اتخذت بحقهم تدابير تنظيمية في الأعوام السابقة كما مع الذين لا يزالون منكفئين عن التنظيم، وفوق ذلك استحداث مجلس استشاري لضم كل الرفاق الذين مروا في مواقع قيادية للحزب وباتوا خارج القيادة من دون أن يكونوا قد انتسبوا إلى أحزاب أخرى أو تورطوا بعمليات انشقاقية في الحزب.

لحزبنا في عيد العمال كل التحية فهو السنديانة التي لن تحنيها ريح.

الأمعاء الخاوية للأسرى الفلسطينيين ترسم حدود الدولة من النهر إلى البحر

دخل إضراب «الحرية والكرامة» عن الطعام ل 1700 اسير فلسطيني في سجون الإحتلال أسبوعه الثالث باستشهاد أحد المضربين، ليس فقط وسط صمت عربي مطبق حيال موضوع الأسرى المضربين، بل أيضاً وسط غرق مخز في التآمر داخل الغرف السرية مع قادة الأجهزة العسكرية والأمنية للإحتلال لتنسيق الهجمات على جنوب سوريا ومطار دمشق، مع بحث أميركي جاد في إمكانية إنشاء قوة «ناتو» عربية بمشاركة جيش العدو الإسرائيلي.

الصمت العربي ليس بجديد، ولكن وفي ذروة انتفاضة الأمعاء الخاوية هذه التي يقودها المناضلان مروان البرغوثي، القائد السابق في حركة فتح، وأحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في هذه الذروة خرجت حركة حماس بوثيقة سياسية

أخطر ما فيها إسقاط شعار فلسطين من النهر إلى البحر واكتفاء «حماس» بالأراضي المحتلة عام 1967.

بعد قرابة ثلاثة عقود على إتفاق أوسلو الذي سلمت فيه حركة فتح بموافقتها على أراضي فلسطين المحتلة عام 1967 كحدود للدولة الفلسطينية وتراجع قادة العدو عن موافقتهم تمضي «حماس» بخطى سريعة على طريق «فتح» في التفريط بالحقوق الفلسطينية، لا عجب أن في جذور الحركتين حضوراً بارزاً لحركة الإخوان المسلمين التي لم تكن فلسطين يوماً على أجندة «نضالاتها». الأسرى المضربون لا يعنيهم ما فعلته حماس؛ وأمعاؤهم الخاوية ترسم حدود فلسطين من النهر إلى البحر وستلتف على أعناق كل من يحاول التفريط بحقوق الشعب الفلسطيني البطل.

إنجازات ترامب في المئة يوم الأولى من حكمه «0» ...

احتفل الرئيس الأميركي دونالد ترامب بمرور مئة يوم على دخوله البيت الأبيض باحتفال أقامه بعيداً عن واشنطن ليتجنب حضور العشاء السنوي لصحافيي مقر الرئاسة الأميركية، فعلاقته مع الصحافة خلال هذه الفترة لم تكن أحسن مما كانت عليه خلال حملته الإنتخابية في العام المنصرم.

وفي جردة سريعة لما حققه ترامب خلال المئة يوم لخصت صحيفة الواشنطن بوست الإنجازات بعلامة صفر باللغة الإنكليزية «0». فقد نجح بتوتير العلاقات مع الجارة الشمالية كندا على خلفية تجارة الخشب بين البلدين، ومع الجارة الجنوبية المكسيك على خلفية بناء جدار حدودي. كما فشل في تنفيذ قرارات منع دخول مواطنين من سبع دول إسلامية إلى بلاده بعد رفض القضاء لقراره، وفشل في تمرير قانون إلغاء قانون أوباماكير الصحي بعد أن رفض نواب حزبه تأييده في المشروع.

ولم يكن أداء ترامب الخارجي بأفضل منه في الداخل الأميركي، فمن موقف إسقاط الرئيس السوري بشار الاسد «لا يهم واشنطن»... إلى تنفيذ غارات صاروخية على مطار الشعيرات، وإنزال قوات خاصة أميركية على الحدود السورية التركية، ومن قرع طبول الحرب مع كوريا الشمالية إلى الإستعداد للقاء الزعيم الكوري كيم جونغ اون. باختصار لم يشهد العالم رئيساً أميركياً متحولاً في مواقفه بهذه السرعة، وفي هذا خطورة كبيرة على الأمن والسلم الدوليين؛ وبالأخص على منطقتنا حيث هناك قيادة سياسية اسرائيلية ترى أن الفرصة مؤاتية لممارسة عدوانيتها بغطاء أميركي غير محدود، يبقى الأمل في المقاومة لردع غوغائية ترامب وعدوانية القيادة الصهيونية.

لتعليقاتكم على البريد الالكتروني: maherabinader@gmail.com

مفهوم التنمية: البشر أولاً

الفضل شلق

ينهض المجتمع، يتقدم، يحقق النمو الإقتصادي عندما تتوفر له قيادة سياسية تؤهلها صلتها بالمجتمع لأخذ القرارات وتنفيذها. القرار لا يكون بالقمع والإكراه والقسر بل بالسياسة، أي بالحوار وعقد التسويات بين مختلف أطراف المجتمع من العاملين فيه والطبقات العليا المالكة وأجهزة الدولة. تتراكم التسويات بما يوازي التراكم الإقتصادي. دور النخبة الثقافية والسياسية أن تعبر عن المجتمع وحاجاته في آن معاً. القيادة هي القدرة على الحوار والإقناع. ينطلق الحوار من رؤية مستقبلية، يعتمد الإقناع على وعي ومعرفة وقدرة على الإحاطة والاستشراف. لا يُصنع المستقبل إلاّ انطلاقاً من رؤية عارفة ومن عمل دؤوب. في كل ذلك يحتل مفهوم التجاوز والانخراط في العالم موضعاً مركزياً. التنمية بحد ذاتها تجاوز لحالة سابقة، وإلاّ يكون النمو أو التراكم غير ذي معنى. والتبادل يعني انخراطاً في العالم والأخذ بالثقافة السائدة، ثقافة الغرب، بما في ذلك الإعتماد على العلم الحديث وتطبيقاته.

تعتمد التنمية أساساً على العمل والجهد المبذول في سبيل تلبية الحاجات الاجتماعية والفردية. لا يعمل بجدية إلاّ من يعتقد أن له شراكة في الإنتاج. هو لا يعمل فقط من أجل تلبية الحاجات الضرورية للبقاء والاستنسال. هو يعمل من أجل ذلك، ومن أجل أن يتاح له فائض يسمح له بالمشاركة في الحياة العامة بما فيها من لهو وفنون وثقافة وسياسة. هو يعمل بجدية أكبر عندما يكون شريكاً في السياسة وفي الوطن، عندما يصير مواطناً. لا بدّ من الضروريات من أجل الوجود البيولوجي. والكماليات أمور ضرورية للوجود الإنساني. تصنيف العامل حسب تلقيه ما يكفي للضروريات هو بمثابة نزع الوجود الإنساني منه. الإنسان وما هو إنساني فيه محور التنمية إنطلاقاً وهدفاً. ليس الإنسان رأس مال بشرياً، كما هو شائع في الأدبيات المعاصرة؛ ليس الإنسان عاملاً وحسب. هو محور التنمية التي لا بدّ من أن تعتمد التراكم الإقتصادي، او النمو الإقتصادي، لهدف خارج عن الإقتصاد والبيولوجيا. المحتوى الإنساني هو جوهر التنمية.

التنمية هي أن يكون معنى الدولة منغرزاً في كل منا. الدولة ليست السلطة ولا النظام. هي أن يعيش الناس سوية. هي بقايا الشيوعية في مجتمع (مجتمعات) لم يبق فيه الكثير من الإنسانية بعدما استُنفد الإنسان وبشريته في هيراركية تراتبية تعتبر الفرد البشري والإنساني عضواً في مجتمع او دولة او إنسانية تقتضي الحكم والتحكم بما يفوق المشاركة. ليس تاريخ البشرية سوى صراع بين المشاركة والتسلط (الهيراركية، الطبقية، او ما يشابه ذلك). الشيوعية ليست يوتوبيا المصير والمستقبل، بل هي كل التاريخ البشري الذي انتزعت فيه الإنسانية من البشري. وتبقى الشيوعية هي معظم الحياة البشرية، إلا ما انتزعته منها الطبقية (الهيراركية) والرأسمالية بمختلف أشكالها.

لم تكن الحالة البدائية للبشرية هي ما يعتمد على المقايضة، أي مبادلة شيء بشيء آخر يساويه في القيمة، كما نسب إلى آدم سميث. لا شيء يساوي شيئاً آخر في القيمة، منذ بداية البشرية. ما يفضح هذا الأمر مقايضة مزعومة للتبادل في جريمة القتل بين الروح والبشرية والفدية. الروح البشرية شيء، وما اعتبر انه يساويها في القيمة من كمية ذهب أو عدد من النياق أو الخراف شيء آخر. هل ورد عند واحد من هؤلاء الأوائل ان حياته، عندما يقتل، تساوي كمية معينة من النياق. الذين فرضوا مبدأ الفدية هم الذين فرضوا معادلة أن تساوي الروح البشرية كمية معينة من الأشياء المادية، هذا إذا اعتبرنا النياق في جملة الأشياء المادية.

لم تبدأ الحياة البشرية الاقتصادية بالمقايضة، أي مبادلة شيء مادي بما يساويه مادياً، لأنه لم يكن شيء يساوي شيئاً. ما فرض المساواة المادية بين الأشياء و(الأرواح) هو الرأسمالية في اعتبارها للعمل المجرد. بدأت الحياة الحضارية بالتعاون مع انتقال المجتمعات البشرية إلى الهيراركية (الطبقية وغيرها) جرت معادلة المنتجات بكمية العمل المتضمن فيها. كان كارل ماركس هو الذي بلور هذه النظرية مستفيداً ممن سبقوه. اكتشف ماركس قانون القيمة، أي العمل المتضمن في انتاج أية سلعة، وبالتالي يمكن مقارنة السلع ليس بميزاتها الطبيعية بل بما يضاف إليها من عمل خلال عملية التصنيع. المشترك بين جميع السلع هو العمل. كمية العمل المتضمنة في العمل لإنتاج السلعة هي ما يقرر قيمتها بعد تضمينها الربح والفائدة، والريع إلخ...

عن طريق المال استطاع رأس المال استعمال قيمة واحدة لجميع السلع. فالمال يعبر عن القيمة المتضمنة في إنتاج السلعة. مع ازدياد أهمية رأس المال لم يعد المال وسيلة لتقييم السلعة. صار المال هدف إنتاج السلعة، والمال غاية الرأسمالي. بَطُل المنتج عن الإنطلاق من رأسمالي ينتج سلعة يبادلها بمال ويعول لمبادلة المال بمواد أولية لإنتاج سلعة أخرى. صار النموذج هو امتلاك المال لإنتاج سلعة عن طريق آخرين ثم بيع السلعة لاسترداد الثمن مع الربح وغيره من الفوائض. لم تعد السلعة محور الإنتاج، صار المال هذا المحور. تضخم حجم المال، ما دام كل شيء غيره يخضع له. الدولة الوحيدة التي تطبع مالها من دون قيود وتقاس بها عملات العالم الآخر هي الولايات المتحدة. وهذه تستطيع أن تتلاعب بمصير أموال البلدان الاخرى دون أن يصيبها هي أي شيء. قوتها المالية والعسكرية وجهان لشيء واحد.

بعد أن صدرت الولايات المتحدة كثيراً من صناعاتها هي تصدر منذ قرون رساميلها. اتبعتها في ذلك بلدان أخرى. هذه الرساميل موجودة في بلادنا ليس من أجل النمو بل من أجل الربح، وهي تهرب حالما ترى الظروف غير مؤاتية، أو هي تخلق ظروفاً غير مؤاتية تبعاً للظروف السياسية. لذلك يجب الحذر من التمويل الأجنبي لانطلاق عملية التنمية.

نموذج التنمية يجب ان يبدأ محلياً بالعمل والإدخار والإستثمار؛ والاستثمارات الأجنبية لا يمكن ان تكون أساسية بل ذات دور تكميلي، وكل بلد يبنى باستثمارات أجنبية يملكه البلد مصدر الإستثمار.

أما توفر المواد الأولية فهو لم يكن مانعاً لدى أي من البلدان في حال توفرها. وإذا توفرت محلياً فهي يجب ان تبقى ملكيتها محلية والبناء عليها. لا يعقل أن ينطلق بلد في عملية تنمية من دون ان يعرف، أو يتعلم، استخراج وتصنيع المواد الأولية المتاحة لديه.

يترتب علينا في المجال العربي أن لا نخلط بين عملية التنمية وأي مطلب سياسي. التركيز فقط على فتح الحدود بوجه حرية البشر والمال والبضائع للتنقل عبر الحدود. حتى الآن، العقبات بوجه انتقال الأفراد كثيرة ومهينة ويجب الخلاص منها. لا يعقل أن يحترم انتقال البضائع والمال أكثر من حرية انتقال البشر.

وذلك يعيدنا إلى أهمية احترام الفرد في التنمية ضمن البلد الواحد وفي الإنتقال إلى بلد عربي آخر. الإثنان يكملان بعضهما. لا تستقيم عملية التنمية من دون أن يكون الفرد العامل هو أساسها؛ ومن دون ان يكون رأس المال الوافد مكملاً لما في الداخل. ليس رأس المال هو الذي ينتج بل الإنسان هو الذي ينتج. رأس المال يربح وحسب. المنتج هو الوحيد الذي يستحق الإحترام. ولا يتحقق الإحترام إلاّ في دولة تخلو من الإستبداد.

*ينشر بالتزامن مع «روسيا الآن».

واشنطن واليمين المحلي لإغراق فينزويلا بالعنف والفوضى...

موريس نهرا

تشهد فينزويلا في الآونة الاخيرة، تصاعداً في الهجمة الأميركية، وفي دور اليمين الرجعي الداخلي، ضد النهج التحرري البوليفاري، الذي أرساه هوغو تشافيز، ويواصله الرئيس مادورو، بغرض اسقاطه. ويبرز ذلك في الإحتدام الجاري الذي تخطى الوجه السياسي والإعلامي إلى الشارع، وتنظيم تظاهرات شبه يومية، وأعمال شغب وعنف، تستدرج تظاهرات معاكسة، ورداً من السلطة وقواها الأمنية.

وقد جرى في 24 نيسان الماضي اغتيال شخصين من القيادات البوليفارية، وسقط في أحداث الشهر المذكور 26 ضحية.

فالولايات المتحدة المعادية للنهج الإستقلالي التحرري، والطامعة أصلاً باستعادة هيمنتها على هذا البلد الذي يحتوي على أكبر احتياطي نفطي في العالم، تركز على استخدام كل ما لديها من أدوات وأتباع ونفوذ في فينزويلا وأميركا اللاتينية، لإسقاط الرئيس مادورو والنهج البوليفاري، بعدما استطاعت إحداث إنقلاب في البرازيل، وقبلها في البارغواي، بوسائل «الحرب الناعمة». وهي تستخدم الحرب الإقتصادية ضد فينزويلا، وهبوط سعر البترول حوالي 70%، وأثره الكبير في الدخل الوطني، خصوصاً وأن اقتصادها وحيد الجانب، وانخفاض كبير في الإنفاق الاجتماعي، وتصاعد التضخم، وهبوط قيمة العملة الوطنية (البوليفار) وخلق صعوبات ومشكلات في حياة الناس.

وقد لعبت الفئة العليا من البرجوازية المحلية، دور الأداة أو الشريك في الحرب الإقتصادية، فعمدت إلى تقليص وإخفاء بعض الحاجيات الضرورية، خصوصاً الأدوية الطبية، وبعض مواد للأطفال، والنقص في الخبز أحياناً. والمعروف أن 90% من اقتصاد البلد، هو قطاع خاص، وقد ترافق ذلك باستغلال الاستياء المتسع، ودفع اتباعهم للتظاهر واعمال التخريب والعنف، وبيع المواد بأسعار احتكارية في الوقت نفسه.

ورغم السعي لإجراء حوار، من قبل شخصيات بارزة، مثل رئيس بنما السابق عمر توريهو، ومن الدومنيكان ليونير فرنانديز، ورئيس حكومة اسبانيا السابق خوسيه زاباتيرو، وبرعاية الفاتيكان، فإن اليمين المتطرف، المستند إلى تشجيع واشنطن، يرفض الحوار والتوصل إلى تسوية سياسية تفضلها أكثرية الشعب. ويكشف ذلك نية الإستمرار بالحرب الإقتصادية، وافتعال التوترات والتظاهر والعنف والأعمال الإرهابية، الذي يستدرج العنف، لإحداث حالة اضطراب «وفوضى بناءة» تتيح التدخل الخارجي، أو توسل إنقلاب عسكري. وهم بذلك يجمعون بين أسلوب الحرب الإقتصادية وافتعال الأزمات، كما في تشيلي عام 1973، واستغلال الاستياء الشعبي وشموله معظم الطبقة الوسطى، لإجراء انقلاب عسكري أتى بالديكتاتور الفاشي بينوشيه، واغتيال الرئيس الاشتراكي سلفادور الليندي، وتصفية عشرات الألوف من قوى التحالف الاشتراكي ــ الشيوعي، وبين الأسلوب الثاني المرتبط بالمخطط الأميركي الصهيوني، في سوريا والعراق واليمن وليبيا... الذي يستخدم أدوات محلية وإقليمية وتنظيمات إرهابية متنوعة، لافتعال «فوضى بناءة» وإتاحة الفرصة لتدخل خارجي مباشر أيضاً، كما هو جار.

واستكمالاً لحلقات المخطط العدائي، دعا لويس الماغرو، رئيس منظمة الدول الأميركية التي تضم دول القارة الأميركية وعددها 35، إلى اجتماع في منتصف الأسبوع المنصرم، طرح فيه الدعوة لاجتماع وزراء خارجية دول المنظمة، لبحث الوضع في فينزويلا. مما أثار نقاشات حادة واعتراضات من ممثل فينزويلا ودول لاتينية أخرى، بوصف هذا الأمر، تدخلاً فاضحاً في الشؤون الداخلية. وقد نال الإقتراح موافقة 19 صوتاً، وعارضه 11، واستنكف الباقون. والمعروف أن الولايات المتحدة هي راعية هذه المنظمة، التي شكلت تاريخياً أداة وغطاء لتدخلاتها في بلدان تلك القارة. ومن» مآثرها « طرد كوبا منها في العام 1962.

لقد دفع قرار أكثرية أعضاء هذه المنظمة إلى إعلان فينزويلا الإنسحاب منها. وفيما تزال حكومة مادورو في موقع الدفاع عن سلطتها الدستورية ونهجها البوليفاري التشافيزي التحرري، فانها طلبت عقد اجتماع لبلدان منظمة CELAC التي تأسست عام 2010 بمبادرة من القائد تشافيز، وهي تضم كل بلدان أميركا اللاتينية والكاريبي، وتختلف عن منظمة الدول الأميركية بعدم شمولها مشاركة أميركا وكندا فيها.

لكن تبقى المعالجة الشائكة للوضع الاقتصادي ومواطن الخلل، وبخاصة توفير الحاجيات الضرورية المنقوصة أو المخفية، ومكافحة الفساد المستشري، هي الأمر الضروري والملح في المواجهة الجارية، لاكتساب الدعم الشعبي الأوسع. كما أن إطلاع الشعب الفينزويلي على أن تجربة البديل اليميني، بعد الإنقلاب على الرئيسة ديلما روسيف في البرازيل، والرئيسة السابقة كريستينا في الأرجنتين، قد أدت إلى استمرار وتصاعد الأزمات المعيشية والاجتماعية، وجعلت الأوضاع الحياتية أكثر سوءاً. كما أدت إلى تعاظم الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية والعمالية الضخمة مؤخراً، في ريو دي جينيرو، وفي بوينس ايرس. لقد أتى قرار الرئيس مادورو في عيد العمال، بزيادة الأجور 60%، ليخفف من هبوط القدرة الشرائية للناس، لكن لا يلغي أسباب الأزمة. أما قراره دعوة الشعب لانتخاب مجلس تأسيسي يكون فيه للطبقة العاملة والكادحين تمثيلاً فاعلاً، فمن الصعب التكهن بموافقة المعارضة اليمينية عليه، ووقف حملتها التحريضية ضد السلطة.

الرّئاسيّة الفرنسيّة، محاولة مغبونة لدفن السّائد الفاشل...

إحسان المصري/حكمت غصن

انتهت الدّورة الأولى من الانتخابات الرّئاسيّة الفرنسيّة بنتائج قلبت المشهد السّياسي تزامناً مع التّغيّرات العالميّة، المشهد الّذي كان محكوماً بقسمة تاريخيّة بين «يسار» ويمين تناوباً على الحكم في الجمهوريّة الخامسة برؤساء ديغوليّين أو اشتراكيّين.

نتائج الدّورة الأولى كانت متوقّعة؛ إن كان عبر استطلاعات الرّأي، أو بتحليل الرّأي العام وعقليّة النّاخبين وتأثير نمط الحياة والثّقافة والميديا، فالمسلّمات في المجتمع الفرنسيّ كالخوف من «التّطرّف»، والميل إلى «الاعتدال»، والحرص على البقاء ضمن الاتّحاد الأوروبّيّ، كما الهجوم الإعلاميّ الشّرس على اليسار الرّاديكاليّ بهدف التّضليل والتّشويه، كانت عوامل كافية لحسم المعركة ولو بصعوبة لافتة.

بالأرقام...

في النّتائج، حصد مرشح الوسط اللّيبراليّ ماكرون أعلى نسبة (23.6%)، وتأهّل إلى الدّورة الثّانية مع مرشحة اليمين المتطرّف ماريين لوبّان (21.6%). أبرز الخاسرين كان مرشح الجمهوريّين رئيس الحكومة السّابق فيّون (19.8%)، ومرشّح اليسار الرّاديكاليّ جان لوك ميلونشون (19.2%) وخلفهما بنسبة متواضعة مرشّح الحزب الاشتراكيّ بنوا هامون (6.5%).

في معظم المدن الأساسيّة، تصدّر ماكرون يليه ميلونشون، باستثناء بعض المدن كتولوز وليل ومونبلييه ولوهافر (المدينة العمّاليّة)، حيث تصدّر ميلونشون الّذي كان يحظى بنسبة 11% عام 2012، والّذي تمكّن أيضاً من الفوز في الأراضي الفرنسيّة «ما وراء البحار»، أمّا ما مكّن لوبّان من التّقدّم فكان الرّيف وبعض التّجمّعات الكبرى في مارسيليا مثلاً، في حين شكّلت العاصمة باريس كابوسها المؤلم.(4.99%)

"دقّ الخطر"...

بعد صدور النّتائج الأوّليّة، مباشرةً، تداعت القوى التّقليديّة (هامون عن الحزب الاشتراكيّ، فيّون وألان جوبّيه عن اليمين، وغيرهم كثر)، لدعوة الشّعب الفرنسيّ إلى التّوحّد خلف ماكرون لردّ الخطر المصيريّ على الجمهوريّة، وسادت هستيريا في استديوهات المحطّات الفرنسيّة وكأنّها إعلان الجهاد المقدّس ضدّ «الانعزال». ولكن وفي ظلّ هذا التّكتّل، رفعت لوبّان خطاباً يعيد تموضع القوى لصالحها، لتحاول أن تجعل من نفسها «مرشّحة الشّعب» في وجه «النّخبة»، كما حاولت استعطاف ناخبي اليمين عبر اقتباس مقولات ديغوليّة، وناخبي اليسار لا سيّما الأراضي الفرنسيّة ما وراء البحار، عبر ذكرهم في خطابها، وعبر نسخ بعض بنود مشروع ميلونشون.

لكنّ الأكثر سعادة في ظلّ هذه الهستيريا هو المرشح الشّاب إيمانويل ماكرون، ذو الخطاب الغامض الّذي يصف نفسه «بالحديث»، لا يساراً ولا يميناً، وهو عديم التّجربة السّياسيّة باستثناء تولّيه وزارة الاقتصاد في عهد هولاند. وقد دعمه وسطيّون ويمينيّون وليبراليّو الحزب الاشتراكيّ، كما يعرف بالإبن المدلّل لرؤوس الأموال والمصارف.

دروس في التّحوّلات الكبرى...

إنّ نتيجة الدّورة الأولى، لم تكن سوى موقف سياسيّ شعبيّ، يعلن سحب الثّقة من القوى التّقليديّة السّائدة، فاليمين المحافظ وللمرّة الأولى لا يصل إلى الدّورة الثّانية، أمّا الاشتراكيّ الدّيمقراطيّ فيحصد أسوأ نتيجة منذ عام 1969، وما هذا إلّا دليل على فشل هذين النّموذجين اللّيبراليّين في الجوهر. والّذي يؤكّد المؤكّد، أنّ القوى غير التقليديّة هي من حصدت النّسب الأعلى، فماكرون وفي تلك اللّحظات شكّل بالنّسبة للفرنسيّين «شاب، جديد على السّاحة، يعد بمشروع حديث»، أمّا لوبّان فهي خيار غير مألوف في السّياسة الفرنسيّة، واليسار الرّاديكاليّ قدّم خطابا علميا بعد طول غياب. تجدر الإشارة أنّ الحزب الاشتراكيّ سيكون أمام أزمة عميقة بعد ما حصده هامون وهو مرشّح اليسار في الحزب، وقد تتزايد الانشقاقات في صفوفه أو يعاد تكوينه بعد

دعم كثير من قياداته لماكرون علناً في خيانة فاضحة لمرشّحهم الرّسميّ. أمّا الجمهوريون فهم أيضاً أمام أزمة تتجلّى بتحميل الكثير من قياداتهم لفيّون مسؤوليّة الهزيمة بعد إصراره على التّرشّح رغم الفضائح الماليّة الّتي طاولته هو وعائلته.

وفي اليسار دروس أيضاً...

في تعليق أوّليّ له، قال بيار لوران أمين عام الحزب الشّيوعيّ الفرنسيّ بعد إعلان دعمه على مضض لماكرون فقط لقطع الطّريق على لوبّان، أنّه حذّر من المخاطرة بمرشّحين لليسار منذ عام، ولكنّ الأهم هو تعليقه على نتائج الحزب الاشتراكيّ، حيث اعتبر أنّ نموذج «المشتقّات اليساريّة اللّيبراليّة» على يد أمثال مانويل فالس وهولّاند قد سقط، وأنّه يدعو اليسار إلى بناء نموذج حديث مع حزبه وحركة ميلونشون. وقد سُمع في الفضاء السّياسيّ نعوات صريحة للحزب الاشتراكيّ وأنّه «لم يعد له لزوم» على حدّ قول أحد المحلّلين، اعتبر الرّأي العام أنّه يتحمّل مسؤوليّة وصول لوبّان وسقوط ميلونشون. أمّا الأخير، ورغم خيبة أمله الواضحة، فقد حقّق نتيجة مشرّفة تليق ببرنامجه وحملته وكان بالفعل يستطيع الوصول إلى الدّورة الثّانية لو تنازل هامون لمصلحته، أو لو لم يتكثّف الهجوم الإعلاميّ ضدّه، والتّرهيب من اليسار «المتطرّف» ووصفه بشافيز وستالين واتهامه بالجموح نحو الخروج من الاتّحاد الأوروبّيّ، وعلى الرغم من كلّ ذلك استطاع تحقيق تقدّم هائل بنتيجة تذكّر بنسب الحزب الشّيوعيّ بعد الحرب العالميّة الثّانية حيث كان آنذاك القوّة الرّئيسيّة في البلاد، وبهذا أثبت اليسار الجذريّ أنّه الوحيد القادر على التّقرّب من النّاس، رغم خسارته الطّبيعيّة غير المطلقة للمعركة، بعد أكثر من أعوام ثلاثين نمط حياة وعلاقات ليبراليّ ومسلّمات وتضليل، فمخطئ من يعتقد أنّ عاماً سيكون كافياً لقلب الموازين بشكل نهائيّ.

ماذا بعد...؟

ربّما استيقظ الشّعب الفرنسيّ متأخّراً على هول الصّدمة، بعد النّتائج المخزية بوصول لوبّان إلى الدّورة الثّانية، مع الإدراك الضّمنيّ بأنّ ماكرون لا يمثّل إلّا تكرارا للسّياسات النّيوليبراليّة الّتي أوصلت البلاد إلى الأزمة الحاليّة، فقد استطاع ماكرون انتهاز الفرصة واللّحظة لاستقطاب الرأي العام في ظلّ التّهويل من الشّعبويّة والتّطرّف «الأحمر»، وفي ظلّ تسطيح مفهوم الحداثة واقتصاره على العمر والتّجربة، كما تأليه الشّعارات كالحرّيّة والدّيمقراطيّة، دون الإدراك أنّها لا تطبّق في ظلّ الحكم الرّأسماليّ، وهذا ليس سوى نتيجة طبيعيّة للضخّ الثّقافيّ منذ أكثر من ثلاثة عقود، وبرغم كلّ هذا، يشعر الفرنسيّون أنّ شيئاً لن يتغيّر، وأنّهم مغبونون، فنيّتهم الحقيقيّة كانت دفن السّائد الّذي فشل.

من المرجّح، بعد تكتّل مختلف القوى السّياسيّة ضدّ لوبّان، أن يفوز ماكرون في الدورة الثانية رغم أنّ هذا غير مؤكّد. واللّافت موقف ميلونشون المبدئيّ بعدم التّصويت لكليهما، وتحكيم القرار لقاعدته الشّعبيّة، الّتي رفضت بالمطلق دعم لوبّان، وطالبت ماكرون بتنازلات.

في الخلاصة، إنّ الدّورة الأولى لم تكن أقلّ من إعادة تشكيل للمشهد السّياسيّ الفرنسيّ برمّته، وتغيير جذريّ فيه، ومساء السّابع من أيّار، إمّا يعود القديم بقناع «حديث»، إمّا يتأزّم النّظّام وتتفاقم تناقضاته، وفي الحالتين تلك، إنّ المعركة مستمرّة، وحزيران يحمل معه دروسا جديدة في الانتخابات التّشريعيّة، وكما يقول الرّفيق غرامشي: «عالم قديم يموت، وعالم جديد يكافح ليولد، إنّه زمن الوحوش»...

تسعة وستون عام على اغتصاب فلسطين وتبقى فلسطين... كل فلسطين

د. خليل سليم

يطل علينا الأسبوع المقبل، حاملاً معه ذكرى أليمة في تاريخ المنطقة العربية وشعوبها. هي ذكرى النكبة والأصح ذكرى اغتصاب فلسطين. تسعة وستون عام؛ على إنشاء الكيان الغاصب، ورغم ذلك لم يستطع هذا الكيان المصطنع، أن يقدم نفسه، إلاّ كدولة عنصرية يملكها جيش، وكحصن عسكري وفدت إليه جحافل من المستوطنين، يتوسع بالقوة وبالحديد والنار وبالقتل والإبادة، وبمصادرة الأراضي، في حركة استيطانية صهيونية استعمارية، لا تضاهيها إلاّ حركة الاستيطان، التي عرفتها أمريكا منذ أكثر من مئتي عام، قضت فيها على الملايين من سكانها الأصليين. ويجهد إلاّن هذا الكيان لتقديم نفسه كدولة يهودية، عبر استخدام أشد الأساليب الفاشية، العنصرية والنازية. ونستشهد هنا بقول لابراهام بورغ، رئيس مجلس الكنيست الإسرائيلي الأسبق، الذي ورد في كتابه «الانتصار على هتلر»، حيث كتب يقول: «إن إسرائيل باتت مع الوقت دولة فاشية، لديها كافة المناحي العنصرية القاتلة».

أما في الجانب الآخر، فإن الذاكرة الفلسطينية عصية على النسيان. عبر عن ذلك الشاعر الفلسطيني الكبير محمود درويش أصدق تعبير بقوله «في ضواحي الطفولة البعيدة، حين تفتح وعينا الأول بعد النكبة، كان أول ما نخطه بالطبشور على السبورة والحائط والإسفلت: فلسطين».

ذكرى النكبة هذا العام، يتزامن مع الهبة ووقفة العز والإباء، ننحني جميعاً أمامها، نعني وقفة الأسرى والمعتقلين في سجون العدو الإسرائيلي. الذين يخوضون اليوم معركة الأمعاء الخاوية، ضد هذا العدو العنصري وجبروته، هي معركة غير متكافئة، حيث تلجأ سلطة إدارة السجون، وبتحريض من ساسة إسرائيل وجنرالات الجيش، إلى أبشع الأساليب النازية من تعذيب وقهر وسجن انفرادي، لكسر إرادة المضربين عن الطعام، والتضييق على أهاليهم وعائلاتهم، وصولاً إلى التهديد والمطالبة بإعدام الأسرى، من قبل قطعان المستوطنين المسعورة.

إلاّ ان ذلك لم ينل من عزيمة الأسرى، لأن لسان حالهم يردد مع محمود درويش:

"على هذه الأرض ما يستحق الحياة
على هذه الأرض سيدة الأرض
أم البدايات أم النهايات
كانت تسمى فلسطين
صارت تسمى فلسطين
سيدتي أستحق لأنك سيدتي
استحق الحياة»

كل ذلك يجري، في ظل صمت عربي مريب إلى حد التواطؤ، حيث زعماء دول الخليج، يتواصلون مع القادة الصهاينة بشكل علني، وفي وضح النهار، بعد أن كانت سرية. ويعلنون أن معركتهم اليوم مع عدو مستجد، هو إيران، ولا يتوانون عن الإستعانة بخبراء عسكريين وطيارين من الكيان الصهيوني للقيام بحروبهم العدوانية على اليمن وسوريا والعراق.

أما القيادة الفلسطينية الرسمية، تكابر حتى الآن، ولا تريد الإعتراف بفشل سياستها وخطتها وخاصة بعد توقيع اتفاق اوسلو، وهي لا تزال تردد معزوفتها القديمة الجديدة، بأن الحل لقضية فلسطين، يكون فقط عبر المفاوضات العبثية، التي لم تحرر شبراً واحداً من الأرض، بل أدت إلى الإستيلاء على المزيد من الأراضي، وإقامة المئات من المستوطنات، ويعمل الكيان الصهيوني الآن، على تهويد المدن والبلدات والقرى الفلسطينية. وذهبت هذه القيادة الرسمية الفلسطينية، إلى أبعد من ذلك، إلى منع الشباب والشابات الفلسطينيات من مقاومة الإحتلال، مما جعل النكبة مستدامة منذ عام 1948 ولا تزال. ونعتت المقاومة وفعلها «بالعمليات القذرة».

العدو الإسرائيلي يعلن عن خططه وأهدافه يومياً فعلاً وقولاً. في حين الإنقسام الفلسطيني يزداد عمقاً يوماً بعد يوم. والقادة العرب مشغولون بأجندتهم الخاصة في المنطقة، والتي تملى عليهم من قبل الإدارة الأمريكية، وفحواها إعادة تشكل دول المنطقة على أساس ديني وطائفي في إطار شرق اوسط كبير، بعد ضم إسرائيل إليه، لتحتل موقع الريادة فيه.

لم يبق أمام الشعب الفلسطيني، إلاّ خيار تثوير منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة تأسيسها. ووضع مشروع استراتيجي لقيادة النضال الوطني الفلسطيني، وفي ظل قيادة موحدة تتحصن به. لإنهاء الإحتلال الصهيوني، بعد تسعة وستون عام على النكبة والاغتصاب، ولكي تبقى فلسطين... كل فلسطين.

وعد البحرين والمستقبل

كاظم الموسوي

تشهد دولة البحرين سياسات خطيرة تهدد وحدة شعبها وارضها واستقلالها وكرامتها، وتتخبط السلطات الحاكمة فيها بما يعمق في هذه الخطورة دون ما حساب لتداعياتها. كما أنها لا تتورع من التورط في إجراءات تزيد في الشروخ وتفاقم في الفتنة. وهي سادرة في تسلطها متصورة أن أساليبها الوحشية تحميها من مصير محتم لا يشفع لها فيه، ولا يحميها أحد مهما كانت قوته وإمكاناته. وكأنها لم تتعظ من دروس التاريخ وتجارب الشعوب، ولا نريد أن نذكرها بمصير حليفها السابق الشاه، ملك ملوك جارتها قبل ان تنتصر إرادة الشعب وتعلن الجمهورية الإسلامية في إيران، والتي تضعها السلطات البحرينية في موضع الإتهام الدائم بحيث لم تخل شاردة أو واردة في خطبها وتوابعها اليوم من تحميلها مسؤولية نتائج أعمالها التي تقودها إلى ما لا يحمد عقباه لها أولاً والعباد والبلاد ثانياً والمنطقة ثالثاً أو أخيراً. فهذه السلطات الغاشمة تتخيل أنها برمي اتهامها على إيران تحل ما تعانيه من خطأ في حكمها وخطل في إدارتها وفشل في تنفيذها وجهل في خطابها وسوء في نواياها وتخلف في تخادمها. وهي لا تدرك أو لا تريد ذلك من أن نهجها الوحشي في قمع الحريات وحرمان الشعب من حقوقه الإنسانية المشروعة واستشراء الظلم والتعسف والانتهاكات لا يوفر لها ما تحلم فيه من سلم وأمن وطمأنينة واستقرار سياسي واقتصادي واجتماعي. هذه السلطات المتخلفة ترعرعت على مناهج الإستعمار، وتدربت على أساليبه في صناعة التفرقة بين المواطنين وخنق آرائهم وتفتيت وحدتهم وتبهيت مواجهتهم. فلم تعلم ان هذا السلوك لا يوصلها إلى شواطئ خير وأمان ولا إلى راحة بال وإطمئنان.

جربت سلطات الإرهاب في البحرين أساليب متعددة وفشلت في النجاح فيها. وحاولت مع حلفائها أن تتخادم في مشروع تدمير المنطقة وتزييف الوعي وتغيير بوصلة الكفاح الوطني والقومي، والرهان على قوات الاحتلال لأرضها، من عساكر جيرانها أو قواعد اسيادها، ولكنها نست أو تناست قصة الشاه القريبة لها، وكذلك قصة نوري السعيد في العراق المجاور لها أيضاً. وهي إذ تكرر ما قام به السعيد، في كل سياساته ونهجه في الحكم، وكان قد قال عنه رئيسه، ملك العراق فيصل الأول، أنه كان مخلصاً ولكنه لا يعمل إلاّ بما يوحى له من لندن، فنفذ سياسات قمعية إرهابية، بدأها بغلق الأحزاب الوطنية والصحف والجمعيات والنقابات وانتهاك

الحريات وحل البرلمان وإعتقال القادة السياسيين وأصحاب الرأي والنشاط الوطني واتهام كل من يناضل من أجل الشعب بشتى التهم الجاهزة أو المجهزة له من أسياده الذين يوحون له. حتى أن أغلب المؤرخين وصفوا تلك الفترة المظلمة من حكمه بفترة حكم المراسيم، وكانت مؤشراً متصاعداً للغضب الشعبي عليه أو محركا إضافيا للكفاح الوطني للتخلص منه ومن حلفائه وأركان دعمه وانتظامه. ومعروف الآن ما حصل معه ومع غيره. وهذه دروس من التاريخ القريب. اقرأوها جيداً وراجعوا ما قام به الشاه وما قام به نوري السعيد، كمثلين واضحين من التاريخ والجغرافيا، وما هو مصيرهما واين صارا في عناوين التاريخ.

إن الممارسات التي انتهجتها السلطات في البحرين منذ غلق أبواب الحوار الوطني وحل البرلمان المنتخب، وتهديم رمز التحرر الوطني في دوار اللؤلؤة وفتح أبواب السجون والمحاكمات الظالمة ومن ثم إسقاط الجنسية عن مواطنين اصلاء، جذورهم في البحرين أقدم من عوائل التخادم والعمالة للمستعمرين الذين فرضوا على الحكم والتسلط في البلاد. وتواصلت الإجراءات القمعية في إصدار أحكام قاسية في منع العلماء والمناضلين الوطنيين من التعبير عن آرائهم ومطالبهم في الحرية والديمقراطية وبناء دولة دستورية بمؤسسات قانونية متوافق عليها ومعبرة عن إرادة الشعب، مصدر السلطات. ثم جاءت أحكام غلق جمعية سياسية وطنية وإعتقال قياداتها واصدار أحكام عسكرية مؤشراً صريحاً على طبيعة السلطات وتخاذلهم أمام خيارات الشعب الوطنية وقبول الإحتلال العسكري للبلاد من قوات لا يهمها غير فرض الجور والظلم والتراجع عن كل ما يهم مصالح الشعب والوطن. وكانت تلك الإجراءات ضد جمعية الوفاق الإسلامية، كأول هدف أو بداية ضد جمعية سياسية في البلاد، خطوة صريحة لاستمرار هذا النهج الوحشي في الحياة السياسية في البلاد، والمراهنة على التغلب بمثل هذه الأساليب الإرهابية المرفوضة وطنياً وقانونياً وإنسانياً. وها قد جاء موعد الجمعية الثانية في البلاد ليمارس بحقها النهج ذاته. فأعلنت تلك السلطات ما تريد أن تكرره معها، وهو ما أشير إلى جمعية العمل الوطني الديمقراطي/ وعد، لما تمثله من قوة تعبير وطني وتمثيل شعبي وخيار تقدمي يعمل من أجل سعادة الشعب وتقدم البلاد. إن التهديدات الموجهة رسمياً في مسلسل حل جمعية (وعد) تعبر عن منهج مستمر لا يفرق بين العمل الوطني والكفاح الشعبي من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، بل ويواصل في سياساته الخطيرة في تدمير البلاد وتصحيرها من العمل السياسي الوطني وتحويلها إلى أبواق جوفاء وشراء ذمم بعيدة عن مشاعر الناس ومصالح البلاد.

الاتهامات التي وجهتها السلطات التابعة في البحرين لجمعية وعد، وسبق لها اعتقال أمينها العام مرتين، واستدعاء قياداتها وكوادرها للتحقيق والتهديد، تختصر في المنهج السياسي السلطات الغاشمة، والتي لا تفرق بين مطالب الشعب وخياراته والتخادم مع مشاريع صهيو غربية وخطط عدوانية مكشوفة، وتعمل في سبيلها وفي التسابق في تدمير الفضاء السياسي الوطني وتجريد الشعب من رموزه الوطنية وقياداته الشعبية، ولهذا تصدر أحكاماً جائرة في إعدام المواطنين وإسقاط الجنسية والاعتقال والاحتجاز وحل الجمعيات السياسية وانتهاك الحرمات والقيم المعروفة في البلاد.

لمصلحة من تمارس هذه السلطات مثل هذه الاجراءات؟ ومن يستفيد في النهاية منها؟!. إن دروس التاريخ ما زالت ماثلة وإن إرادة الشعب ومطالبه هي التي أثبت التاريخ مصداقيتها وبقائها، مهما طال زمن القمع والإرهاب والاحتلال وجرائم الغدر والاستقواء بالأعداء التاريخيين والجدد. وما يجري اليوم في البحرين يكشف عمق الهوة بين الحكام والمحكومين، ويضع امامنا نموذجا اخر لحكم استبداد دموي لم يعتبر من دروس التاريخ وتجارب الشعوب.

الأخطاء الطبية القاتلة

محمد عبدو

يكاد لا يمر أسبوع إلاّ ويشهد المجتمع في لبنان إلى جانب الجرائم اليومية المختلفة (تسمم، اغتيال، ثأر) فضيحة في إحدى المؤسسات الاستشفائية أو على أبوابها. والذي فجر الوضع مؤخراً هو القرار الظني، وبعد مرور أكثر من سنتين على حدوث الفضيحة، والذي صدر عن القاضي الجزائي المنفرد في بيروت، حيث أثبتت التقارير حصول أكثر من عشرين خطأ طبي (بحق معالجة الطفلة البريئة أيللا طنوس)، هذا القرار أدعى على ثلاثة مستشفيات وهي: سيدة المعونة المارونية وتملكها الرحبانية المارونية، مستشفى الجامعة الأميركية (المعروفة جيداً)، وكذلك مستشفى أوتيل دي فرانس المعروف باسم أوتيل ديو. أما التهم فهي الإهمال والإيذاء والجهل، ناهيك بالابتزاز المالي.

أما الأطباء، فلن نذكر أسماءهم، بل سنكتفي بالحديث وبشكل عام عن الأخطاء الطبية التي تكاثرت في الأيام الأخيرة والتي لم تعالج بالشكل المطلوب:

المعروف أن المؤسسات الإستثنائية في لبنان التي تمولها الدولة هي كثيرة، أهمها تعاونية موظفين الدولة والضمان والشركات التي تتعاطى التأمين وهي بمعظمها شركات خاصة (الضمان اليوم مهدد بالإقفال). أما المؤسسات التي تتعاطى الشأن الصحي في لبنان بشكل عام في نقابة الأطباء ونقابة الصيادلة ونقابة مستوردي الأدوية ووزارة الصحة أو كليات الطب المتنوعة والمتعددة في لبنان، والتي منها تتشكل لجنة الكولوكيوم التي تقوم بإجراء فحص للأطباء الجد.

لقد تحول القطاع الصحي في لبنان إلى جزء رئيسي مكوّن من النظام الاقتصادي والمالي الاحتكاري والطائفي أيضاً. وبات كل مستشفى مرتبط بطائفة أو زعيم أو ممول أو بنك أو حزب سياسي طائفي، أو لشركة كبرى تمتهن أو تحتكر تجارة المعدات الطبية والصيدلية.

وفي لبنان اليوم عشرات آلاف العيادات الصغيرة الخاصة التي تحولت مع الزمن إلى دكاكين صغيرة، ضمن مئات آلاف الدكاكين التي تعج بها المدن وبالأخص المدن الكبرى.

وبات الطبيب الذي يتعرض لمنافسة غير مضمونة النتائج مرتهنا إلى العمل ضمن مؤسسة كبرى، اسمها المستشفى والطبيب في لبنان يتمتع بامتيازات كبيرة، كونه المؤتمن على صحة الناس.

أما المستشفيات الكبرى فقد حولتها ظروف المنافسة المشروعة وغير المشروعة إلى سوبرماركت. وأصبحت طرق المنافسة بينها على طريقة العرض والطلب وتحديد الأسعار.

أما الشركات الصحية الكبرى فهي تلعب دور السمسار أو التاجر السمسار الذي يعرف كيف يبيع ولمن يبيع وبأي سعر يبيع.

ومنظمة الأطباء إن لم نقل كلهم انغمسوا في أجواء الإثراء والكسب السريع ولو على حساب صحة. فالطبيب سواء في العيادة لا يستطيع أن يرد مريضاً بقوله: «هذا ليس من اختصاصي»، أي طريقة الدفاع، أنه ينظر إلى المريض من خلال وضعه المادي وقدرته على الدفع (بزنس) وهكذا تتحول صحة الإنسان إلى سلطة تجارية سوقها العرض والطلب.

من هنا كثرت الأخطاء بسبب هذه الطريقة في المنافسة ومن يدفع الثمن سوى الفقراء المعدمين، الذي لا حول لهم ولا قوة، لا على الدفع ولا يملكون الوسائل للدفاع عن صحتهم التي هي حقهم الطبيعي ولكن ليس في مجتمع كالمجتمع اللبناني، الذي تسيطر عليه طغمة من المحتكرين.

الآن تبين الأغنياء الذين لا يرون من العالم سوى مصالحهم الأنانية الضيقة والربح غير المشروع وغير المشروط ولا يخضع لأية رقابة.

ألا تستحق قضية حياة كقضية الطفلة ايللا طنوس أن يكون في لبنان إلى جانب المدعين العامين (المالي والعسكري والتمييزي) أن يكون في لبنان مدعي عام صحياً...!؟ حفاظاً على ما تبقى من سمعة لبنان التي شوهتها ممارسات السياسيين الحاليين في بازار منافساتهم وتناقضاتهم التي شوهت إسم هذا البلد الحبيب الجميل، بعد أن كان يمثل المركز الأول في الشرق الأوسط في مجال السياسة الاستشفائية وأصبحت اليوم تحت أقدام الكسارات والشاحنات واكوام النفايات...!؟

وأين أصبحت مبادرة الوزير السابق للصحة بتأليف لجنة من 15 استشارياً (طبياً) للتحقيق في مثل هذه الجرائم التي لا يدفع ثمنها سوى أمثال الطفلة البريئة المظلومة الرائعة «أيللا".

يوم هزمنا النازية

النداء

9 أيار 1945 لم يكن يوماً عادياً في تاريخ البشرية، أنه يوم النصر على النازية، اليوم الذي قاد فيه الرفيق ستالين الجيش الأحمر وكل الأحرار في العالم نحو القضاء على أعداء الحرية والإنسانية.

بعد كل هذه السنوات لن يكن مفيداً الكتابة عن هذه «الحرب العظمى» من منطلق استعادة أحداثها وبطولاتها، وخاصة بطولات الجيش والشعب السوفياتي الذين قدموا الكثير على هذا الدرب الشاق. لذا فإن هدفنا هو الإضاءة على جوانب من دور حزبنا في عملية المواجهة.

من المعروف أن حكومة فيشي التي كانت تسيطر على لبنان أعلنت إنضمامها لإلى المد الهتلري الذي اجتاح أوروبا وبدأ بشن حرب غادرة على الاتحاد السوفياتي، يومها لم يقف حزبنا مكتوف الأيدي، فكان العزم يشتد في مواجهة الانتداب لسببين، الأول إنه احتلال واستعمار لأرضنا، والثاني إنه امتداد للفاشية والنازية، وبالتالي هو أحد الإفرازات الأكثر توحشا للرأسمالية. فضاقت المعتقلات برفاقنا وعلى رأسهم الشهيد فرج الله الحلو ونقولا الشاوي والعشرات غيرهم، ولم يطلق سراحهم إلاّ بعد استسلام حكومة فيشي وبعد حملات ضغط شعبي كبيرة على سلطات الانتداب الجديدة.

"بدأ حزبنا يستعيد علنيته ويستجمع قواه لمواصلة نشاطه السياسي... وهو مصمم على متابعة المعركة لإلى جانب كافة قوى الحرية والديمقراطية في أرجاء الدنيا، ضد الطاغوت الهتلري الطامع بالسيطرة على العالم»... يضيف الرفيق نقولا الشاوي، «هكذا كان يفكر ويسعى أيضاً وجوه وممثلو الفكر والثقافة، وفي مقدمتهم عمر فاخوري، أنطون تابت، يوسف إبراهيم يزبك، ورئيف خوري... الذين اندفعوا بجرأة، منذ العام 1935، في حملة مباركة للتصدي لمخاطر النازية... وأنشأوا رابطة لهذا الغرض سميت «عصبة مكافحة النازية والفاشية في سوريا ولبنان...». إذاً هذا كان موقف الحزب، وهكذا كانت ممارسته، انخراط كامل في هذه المعركة سياسياً وثقافياً وشعبياً وحتى عسكرياً (إرسال مجموعات لقتال كتائب فرانكو في إسبانيا)... معتبراً أن الفاشية خطر على البشرية جمعاء وليس على أمة دون ما أخرى، أو بلد دون ما آخر.

وفي مقال في مجلة الطريق، يقول الرفيق أنطون تابت،»... يومذاك (20-12-1941) صدرت «الطريق» وعلى غلاف عددها الأول كانت صورة تمثل إنساناً قوي البنية، مفتول العضلات، يرفع بقوة ساعديه الجبارين مطرقة هائلة ليهوي بها على صليب النازية المعقوف، المائل عند قدميه... وأني لأتذكر اليوم، جيداً، كيف كان نفراً من الناس ينظرون لإلى هذه الصورة باستخفاف، ويقلبون شفاههم في وجوهنا قائلين بلهجة من أحاط علمه بكل شيء: «لن تجد المطرقة متسعاً من الوقت للهبوط على الصليب المعقوف...! فرفقاً بأنفسكم، على الأقل». هذه كانت بداية «الطريق» لسان حال «عصبة مكافحة النازية والفاشية»، التي يبدو واضحاً من عددها الأول أنها أسست لتكون أحد أهم أدوات المواجهة، فهذا القول كان موجهاً لصنف من البشر من الذين يستسلمون لكل معتدي ويرددوا عبارة «العين لا تقاوم المخرز» بل يكون - دورهم - أبواق للمحتلين، محاولين تلميع صورة النازية في نظر العامة، فكان دور الحزب و«الطريق» حاسمًا في هزيمة هذه المجموعات ضمن معركة فكرية أيديولوجية شاقة.

ويستكمل الرفيق أنطون «ولكن المطرقة ــ كما يعلم الجميع اليوم ــ لم تكتف بدحر صليب النازية على أبواب موسكو ولا اكتفت بتهشيمه في ميدان ستالين غراد الخالدة، ولا اقتصرت على فك طوقه الجهنمي عن لينين غراد البطلة، بل لقد سحقته في وكره لإلى الأبد، فوق قبة الريخستاغ في برلين، ورفعت مكانه علم النصر، علم الحرية والسلم...». كم يختزن هذا القول من فخر واعتزاز بذلك النصر، وكأنه يقول، هذا النصر نصرنا، وهذا العلم الأحمر الذي رفرف عالياً فوق أرض تتسخ بجثث النازيين هو علمنا، والقضية التي يمثلها هذا العلم هي قضيتنا، قضية الحرية والسلم، قضية الشعوب الثائرة على الظلم.

هذه شواهد على بعض من دورنا في هذه «الحرب العظمى»، فهذه المعركة كانت معركتنا، وبالتالي فإن النصر كان نصرنا، كما هو نصر الشعوب التي دفعت الفاتورة الأكبر بل هو نصر للبشرية جمعاء.

في هذه الذكرى، لا بدّ من النظر لإلى يومنا هذا، فالفاشية لم تكن واحدة في التاريخ، فهي تتجدد طالما أن النظام الرأسمالي وأزماته تتجدد، و ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه العملية، لذا فنحن اليوم نعيش أحد فصول عودة ظهور الفاشية ولكن بأشكال مختلفة عما كانت عليه في ظروف تاريخية سابقة، فالفاشية التي اعتبرت المسيحية غطاءً لها مع هتلر، واليهودية مع الصهيونية، تعتمد الإسلام غطاء اليوم مع داعش والنصرة وأخواتهم، والمستفيد الأول من كل هذه الظواهر هو أعداء التقدم الساعين لإلى تأبيد النظام العالمي الظالم، اي قادة الرأسمالية في العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة.

لذا فإن شعار مؤتمرنا حول «جبهة المقاومة الوطنية العربية»(جموع) يجب أن يأخذ طريقه نحو التنفيذ في كافة ميادين المواجهة، فهذه الحرب حربنا، ولا مكان للحياد فيها. فموقعنا الطبيعي تاريخياً كان في طليعة المدافعين عن قضية السلم والحرية والتقدم في وجه أعدائها، وحاضرنا لن يكون إلاّ كذلك، فهذا هواؤنا الذي نتنفسه، هواء الحرية والكرامة ومواجهة الفاشي مهما كان قناعه، ومن دون هذا الهواء نختنق ونموت.

«الشيوعي» في موسكو تحضيراً لاحتفالات الذكرى المئوية للثورة البولشفية

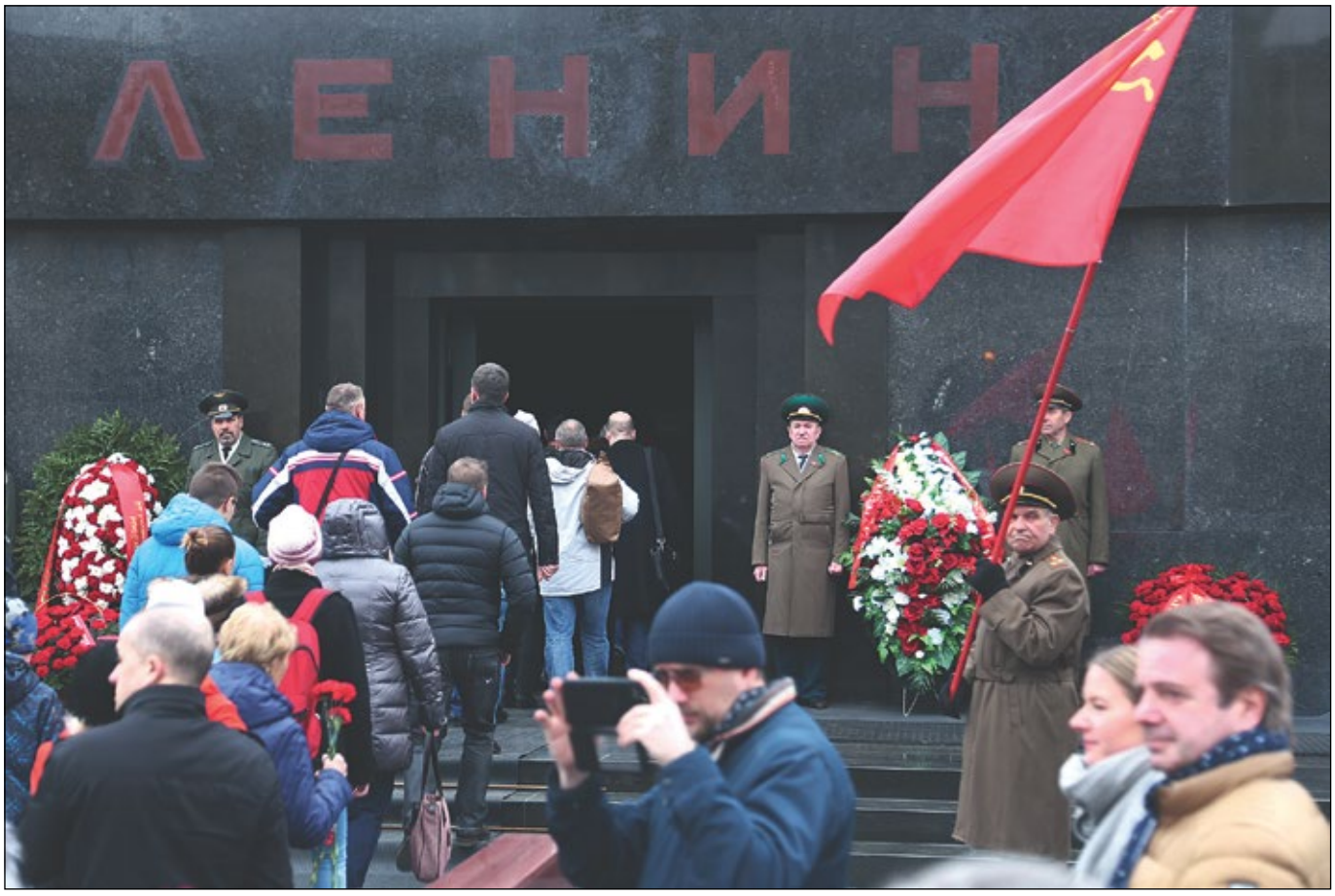

زار وفد من الحزب الشيوعي اللبناني ضم أمين عام الحزب حنا غريب ومسؤول العلاقات الخارجية عمر الديب العاصمة الروسية موسكو بين *20* و*23* نيسان *2017* حيث عقد سلسلة لقاءات وندوات واجتماعات، وذلك خلال اجتماع مجموعة العمل للقاء الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمي.

الذكرى المئوية للثورة البلشفية:

تحتفل الحركة الشيوعية حول العالم في تشرين الثاني المقبل بالذكرى المئوية للثورة البلشفية التي قادها فلاديمير لينين والحزب الشيوعي الروسي عام 1917 لتؤسس أوّل نظام اشتراكي حول العالم، وهو ما غيّر صورة العالم القديم وفجّر انتشاراً واسعاً للفكر الماركسي في كل أنحاء الأرض، وفتح الطريق أمام العديد من الثورات الاشتراكية من بعده. وعلى الرغم من نجاح الثورة المضادة وسقوط النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي، إلّا أن الأثر الفكري والسياسي لهذه الثورة يبقى منارةً لقيم العدالة والمساواة والقضاء على الإستغلال الطبقي والتحرر الوطني والاقتصادي والاجتماعي.

في هذا الإطار يتحضر لقاء الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمي لإحياء الذكرى المئوية في العاصمة الروسية موسكو من 4 الى 7 تشرين الثاني تشرين الثاني القادم بمشاركة عشرات الأحزاب الشيوعية واليسارية حول العالم.

افتتح الإجتماع التحضيري الأخير أمين عام الحزب الشيوعي الروسي غينادي زيوغانوف بكلمة سياسية أكد فيها على مكتسبات الثورة وما حققته للشعب الروسي وشعوب الاتحاد السوفياتي وكل شعوب العالم على صعد التعليم والصحة والتنمية ودعم حركات التحرر والقضايا العادلة للشعوب كما انتقد السياسات الحكومية الروسية الحالية التي تعتمد سياسات ليبرالية تخدم مصالح الأوليغارشية الروسية وحذّر من تصاعد العدوانية الأميركية ضد روسيا وشعوب العالم. كما تقرر في هذا الإجتماع أن يكون شعار الذكرى المئوية

«مائة عام على الثورة البولشيفية الاشتراكية العظيمة: من أجل إعادة تحفيز النضال ضد الامبريالية ومن أجل الاشتراكية والسلام والتضامن». وعلى هامش الإجتماع، زارت الوفود الدولية المشاركة ضريح «لينين» في الساحة الحمراء ووضعت أكاليل من الورد تكريماً للقائد الشيوعي في ذكرى ميلاده.

ندوة سياسية في جامعة الصداقة:

نظمت منظمة الحزب في موسكو ندوة سياسية في جامعة الصداقة مع أمين عام الحزب حنا غريب، بمشاركة ممثلين عن القوى السياسية اللبنانية في موسكو والرفاق والأصدقاء وعدد من الطلاب اللبنانيين. افتتح الندوة سكرتير منظمة موسكو في الحزب فرحات الجمل، ثم عرض الرفيق حنا غريب رؤية الحزب للواقع اللبناني والعربي العام وقال أن لبنان يعاني اليوم من أزمة وطنية شاملة حيث صارت الدولة اللبنانية دولة فاشلة لا تستطيع حلّ أيّ من القضايا السياسية أو الاجتماعية التي تهم اللبنانيين، وتنشغل قيادتها اليوم في رسم قانون انتخابي هجين بهدف تعيين النواب قبل انتخابهم، والخطير الذي يطرح اليوم هو القانون التأهيلي الذي يحوّل اللبنانيين إلى رعايا لطوائفهم بدل انتمائهم الوطني ويؤسس لفدرالية مذهبية تحت عنوان الميثاقية وهو مشروع ينبغي مواجهته وإسقاطه ومنعه من التحقق. كذلك يرفض الحزب الشيوعي اللبناني مشاريع القوانين التي تتداولها قوى السلطة، والتي تعتبر كلها مخالفة للدستور كونها تستند إلى القيد الطائفي، وأكّد أن مشروع الحزب هو النسبية خارج القيد الطائفي في لبنان دائرة واحدة لأنه مدخل للتغيير السياسي وتكريس عدالة التمثيل وإلغاء الطائفية السياسية. أما على صعيد المنطقة، فهي تدخل اليوم في منعطف جديد مع دخول الأميركيين بشكل مباشر على خط الأزمة السورية عبر اعتداءاتهم المتكررة التي كان آخرها قصف مطار الشعيرات، ودخولهم البرّي في الشمال السوري تحت ذرائع مختلفة ولكن من أجل هدف واحد هو مشروع التفتيت والتجزئة

وهذا هو الخطر الأكبر على سوريا في المرحلة المقبلة. كذلك شدد غريب على ضرورة مواجهة المشروع الأميركي التقسيمي والتفتيتي بمشروع عروبي تحرري وعلماني بديل قادر على المواجهة على كافة المستويات بما فيها العسكرية أمام عدم قدرة المشاريع الأخرى ذات الطبيعة المذهبية أو الإثنية على بلورة أنظمة تقدمية ديمقراطية قادرة على توحيد الشارع العربي ومنع الفتنة الداخلية، ولذلك طرح الحزب الشيوعي اللبناني موضوع المقاومة العربية الشاملة كي يكون للقوى اليسارية والتقدمية العربية موقعها في هذا الصراع.

لقاءات ثنائية مع زيوغانوف وبوغدانوف وقدري جميل:

عقد وفد الحزب عدد من اللقاءات الثنائية وكان أبرزها مع أمين عام الحزب الشيوعي الروسي غينادي زيوغانوف وعدد من أعضاء المكتب السياسي حيث تداول الاجتماع العلاقات الثنائية ورؤية الحزبين للواقع الدولي والإقليمي والمحلي. كما التقى الوفد نائب وزير الخارجية الروسي والمبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى الشرق الأوسط ميخائيل بوغدانوف وبحث معه الشؤون السياسية في المنطقة العربية والشرق الأوسط. وفي لقائه مع قدري جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية السوري، بحث الحزبان الوضع السوري واللبناني تحديداً والمهمات المشتركة في هذا الإطار.

نحو الجمهوريّة الثالثة

ناجي أبو زيد

غريبة هي الأزمان في أوطاننا، فيتراءى للمرء أنّها توقّفت عن العمل في صباح يومٍ مشمس من سنة 1860 وما زالت. غريب هو الوقت والتقدّم والتطوّر وكأنّه يصيب بعض شعوب المعمورة ويهمل بعضها. عجيبٌ أمر الأوطان، فبعضها ينهض من تراب حروب كونيّة بحفنة من السنين وبعضها يحبّ الحروب فيتمسّك بها، كحال من أُصيب بمتلازمة ستوكهولم، أو متلازمة بيروت، وها نحن نمضي بكلّ وضوح نحو حرب أهليّة خاسرها الأكبر والأوحد هو الجمهوريّة والكيان. ولذلك فعلينا كقوى ديمقراطيّة علمانيّة بالتعريف بأساس المطالبة بقانون نسبي وتطلّعاتنا، والأهمّ، توضيح حقيقة السمّ القاتل لكل براعم الديمقراطيّة الذي يتمثّل بالقانون الإنتخابيّ التأهيلي.

أوّلاً، النسبيّة كخيار لجميع القوى الديمقراطيّة؛ قد يربط حفنة ليست بقليلة تبنّي الأحزاب الطائفيّة الحاكمة (أو بعضها) مبدأ النسبيّة، برفضها. وبعيداً عن كون معظم هؤلاء هواة سياسة ــ وهم الذين قد ورثوا زعاماتهم المناطقيّة ــ الطوائفيّة، إمّا بالحرب وإمّا بالوراثة العائليّة ــ فرفض مشروع قانون يطالب به مواطنون كثر دون النظر إليه ومع التلويح ببطاقة الحرب ونهاية الشراكة يكفي لإعادة النظر بديمقراطيّة الجمهوريّة اللبنانيّة التي أصبحت الآن تشبه الديكتاتوريّة الطوائفيّة، زعماؤها إقطاعيون جدد ومهمّتهم: تأمين العرش (أو العروش) لخلفهم. فالمطالبة بالنسبيّة خارج القيد الطائفيّ، ليس لتهميش طائفيين مهووسين بالإقصاء والحروب، بل لإعطاء الفرصة لمن أراد المشاركة بقرار السلطة. فالنسبيّة إنتقالٌ إلى منطق الشراكة على أساس المواطنيّة والمساواة بالحقوق والواجبات بين جميع أبناء الوطن. أما الديمقراطيّة السليمة فتشمل أيضاً، كلّ الذين اختاروا التحرّر من قيود الطائفيّة التي ليست سوى تمويه لقيود طبقيّة، فالطائفيّة ابنة الرأسمالية وحفيدة الإقطاع. فمن هذا المنطلق يصبح رفض تمثيل قوى التجدّد والتطوّر والتقدّم والعلمانيّة عملاً ديكتاتوريّاً يناطح بديكتاتوريّته نوايا إقصاء البعض للبعض الآخر طائفيّاً.

ثانياً، النسبيّة للجمهوريّة الثالثة؛ قد يخال البعض أنّ الجمهوريّة الثانية هي المرحلة النهائيّة لتطوّر مفهوم الدولة في لبنان. فبعد مئات السنين من الصراعات الطائفيّة، تقرّر جمع القبائل المتناحرة. لبنان «الدولة» فور إعلانه، إنتقل ـ أو افترض به الإنتقال ـ من روحيّة الإقطاع، الإمارة، الطائفة، الزعامة، المنطقة، إلى روحيّة الدولة، ولسوء حظّنا، فمعظم اللبنانيين لا يعلم بخصائص الدولة، فهي الراعية الوحيدة لأبنائها، وفيها الإنتقال من المجموعات المتناحرة، إلى الذوبان التّام تحت راية المواطنيّة. فإذاً، مفهوم الدولة يفرض حتميّة إنصهار جميع المكوّنات الطوائفيّة والمناطقيّة في قالب المواطنيّة مهما تغيّر نظام الدولة. معظمنا لا يهذي نعم، فالذوبان في قالب الدولة العلمانيّة كما نريدها، هو الخلاص ليس فقط للمسيحيين أو المسلمين، بل هو خلاص لجميع المواطنين عبر المضيّ قدماً نحو دولة تنصف العامل والمزارع والمعلّم، تقف بجانب الضعيف، الفقير، تفرض المساواة بين الرجل والمرأة فتحاول بذلك تحقيق عدالة إجتماعيّة فشلت الطائفيّة وزعاماتها بتحقيقها فشلاً ذريعاً ومدوّياً. هذه هي الجمهوريّة الثالثة، والسبيل إلى الجمهوريّة الثالثة يمرّ بقانون نسبيّ.

ثالثاً، التأهيلي كاغتيال للديمقراطيّة. يسعى البعض في الآونة الأخيرة إلى تمرير قانون إنتخابيّ تكون فيه الإنتخابات على مرحلتين: الأولى تأهيليّة طائفيّة على هيئة القانون الأرثوذكسي، والثانية بالإقتراع لأحد المتأهّلين طائفيّاً على أساس نسبيّ. فالهجوم على هذا القانون يتماشى مع قناعاتنا برفض المزيد من مأسسة الطائفيّة. فالأخير يتعارض مع مبدأ المساواة بالحقوق ويضع حدّاً لآمال مئات الآلاف من اللبنانيين الذين أرادوا الإنتقال إلى الوكالة الخارجة عن القيد الطائفيّ علّها تأتي بمن يمثّل طموحاتهم بوطن حرّ وشعب سعيد ويربط مستقبل الأمّة وتطوّرها بحضور نائب في مجلس النواب فقط لتمثيل الطائفة.

كيف باستطاعة حفنة من الرجال إرسال الجمهوريّة إلى العصور الوسطى وبأيّ حقّ...؟

فيأتيهم الجواب من حيث لا يدرون: المعركة اليوم هي آخر معركة تخوضها رواسب الإقطاع على شعب طفح كيله. وهي ليست سوى معركة مصالح سيّاسيّة ضيّقة ومناصب مزيّنة بمراجل وعرض عضلات هزيل. إنّ الطبقة السيّاسيّة تتخبّط الآن في الوحول التي خلقتها القوى التقدّميّة العلمانيّة من مستقلّين ويساريين ديمقراطيين واشتراكيين وشيوعيين، فقد أيقن هؤلاء الساسة أنّ الشعب توّاق للتحرّر من قيود الطائفيّة المناطقيّة، الآن أكثر من أيّ وقت مضى. الحقيقة أنّ كلّ الكلام عن مصالح المسيحيين والمسلمين أي الأحزاب الطائفيّة والتهويل بالحرب وفضّ الشراكة، ليس سوى طريقة ركيكة للإستحصال على أصوات الناخبين بعد أن بات من الصعب إقناعهم أنّ السلطة الحاليّة تريد الخير لأبناء الوطن جميعهم. لقد أخافهم، جميعهم، المدّ التغييري في انتخابات نقابة المهندسين فأعادوا الوطن إلى العصور الوسطى آملين بذلك تدعيم هيكلهم الطائفيّ بعد تصدّع أساساته، من دون جدوى: فقد إستفاقت «الفرافيط» يا معالي الوزير، واستفاق معها حلم الدولة المدنيّة العلمانيّة الواحدة، العادلة.

الكلمة طفل يولد على تعب المسافات

لا تصالح*

أحمد وهبي

لا تصالح عن حب أو غضب
عن عتب أو عجب
يا أخي المعجون بالتعب
ناصبنا الأعداء النصب
إن أصابوا منا صلحاً سلاماً واعترافا
أصبنا العقل في ذواتنا... الدماء والقلب
العرق والعمر والحقب...
ما تبقى من أيام العرب
شعبي غضب، جراحنا تمشي تمسي كالأبد
تخدر الوقت، فحاذر تفصد الشهب
واشهب بجنح الليل تتوسل عربا غير عرب
تيجانها معقودة اللواء،
ظن شرق كان شرقاً فاغترب...
ولاذ الصمت يسكن علياء النخب
جموع طاولها التقيؤ والنحب، الشجب والشخب، هذيان يسبي المراحل، بيننا يا أخي وقت طويل، تاريخ الأموات يلد يهوذا بأحفاد العرب، يده بيد أبي جهل ولهب، دونهم غضبة الشهداء، خيالات البيداء، مشاتق الثوار، جفرا وجيفارا، حفيف الأسحار والقصب...

لا تصالح، لا تغادر، لا تسامح
جذعك المرصوص بالروح
فلست إلآك أرقب الطفوح
لذراتها مسام الجلد المعتق،
فوق دمائي تعانق الماء في دائرة الظمأ، والجهات في دورانها الغيبي تتعمق،
تفتق الأصبحة، الأضرحة عن قصيدة كالسكين، عن بلاد عانقها

الردى، فتبدى الحنين على بسمات الياسمين، والطلق في الأرض، في الأسماء والسماء، في النزوح والخيام، في الأعراب والأوهام، في العروش والأصنام ما يدين...

لا تصالح، لا تمالح وجودهم الكالح،
رياحنا نجوب، جهة القبلة قلب وجنوب، نطلق القدرة بالزمن الوحيد، ومن يغتالنا ندركه بالنجيع والحديد، وإن يأتي على بلادنا العيد، كيف له أن يمكث أن يوشك على الهروب، عند الأقدام البارزة هبوب المواعيد، بظلال العيون، والمصباح يعيد الليل على الصباح، على وجوه العبيد، لسنا كذلك ولنا أسوار عالية، وفجر جديد...

لا تصالح، لا تصافح، لا تسامح،
غيلان بأفئدتنا تنهر الجراح فينا،
تعبنا غدنا، حاضرنا وماضينا،
ومهما بلغوا شأوا، قتل لن يفنينا،
نيلنا لو ترى ممهور بطلوع القادمين،
تراهم غاضبين على غاصبين
وفلسطين أول الثورة والفتح

"لا تصالح يا أخي ولو منحوك الذهب"*
حتمية الوجود أن نحيا منتصرين
للعيش أسباب، للحب للوجود للموت رجال وسبب، ونحن أبناء لأبوين وإسمين عدنان وقحطان، إقلع بحجر طفلك، بأبطال الأمعاء الخاوية في الزنازين، جرحنا صهيون وموت العرب...
تحية لفلسطين الأبية، تحية للعمال في عيدهم.

* من وحي قصيدة الشاعر أمل دنقل.

رسالة الأديب... بين نعيمة في الشخروب وعمر على الرصيف في السوق!..

المحامي ميخائيل عون

لست هنا الآن في معرض تفضيل أديب على آخر... ولا مدح أحدهما... ونقد الآخر...!!

لا سيما، وأننا مع أديبين كبيرين في رسالة الأديب.

ولنبدأ بما كتب نعيمة في أسلوب عمر حيث قال في كتابه «الغربالي الجديد»: «لعمر فاخوري أسلوبه، وله ذوقه في الأدب، فهو أبعد ما يكون عن التطفل والتقليد والانتحال وأقرب ما يكون من الإبداع... حسبك من صاحب «الباب المرصود». والفصول الأربعة، وأديب السوق» أسلوبه المشرق وذوقه الرفيع... «فأسلوبه أسلوب المحدِّث اللبق يمتلك عليك انتباهك ومشاعرك.

وأنت إذ تفتش عن السر في ذلك.

لا تدري أهو في عبارته المحبوكة حبك الزرد وهي إلى ذلك أنعم من الحرير أم هو في اللغات الفجائية فتظنه قد شطح عن موضوعه ثم لا يلبث أن تراه قد عاد إليه»...!!

وإلى القارئ مثلاً من روائع عمر حيث يرسم لنفسه أمام المذياع صورة من روائع وإبداع التصوير...

قال عمر: «الآن وأنا لأول مرة في حضرة هذه الآلة العجيبة التي يسمونها «الراديو» يخيل إليّ أني أديت بضرب من السحر، قدرة خارقة لا عهد لي بها من قبل. كجبار من جبابرة الأساطير تأخر عصره... فهو مائل على شفير الأبعاد بين سمع الزمان وبصره يرسل صوته في المجهول»...

فهذا الصوت وكأنه كائن ذو وجود ذاتي تركني وراءه كالمشدوه وأخذ يطوف وحده في الآفاق على غوارب الزمن طويلاً عريضاً سميناً هزيلاً، متبدداً، متحداً، متقطعاً، متصلاً.. وكأنها نفخة الصور»...!!

لكن عمر لا يجعل الأسلوب فن التعبير فقط ولا هو «الفن لذات الفن»...

فهو يقول في كتابه: «أديب في السوق»: «وهل كان الديب أو الفنان إلاّ رجلاً من أمة وعضواً في مجتمع ــ كعقرب الساعة على الأكثر»...؟

أنه يتكلم بلغتنا ويستمد من بيئتنا ويعيش في جونا، هو إبن جغرافيته وتاريخه هو يأخذ فكيف لا يعطي...؟

إذن، الأسلوب عند عمر ومفاهيمه لدور الأديب أو الفنان في المجتمع هو فن الصدق والوفاء المبدئي هو التعبير الأمثل عن طموحاتنا نحو الأحسن والأفضل...!!

وإن كل محاولة يأتي بها كي ينسلخ الأديب من هذه الأصول الحية، خطوة يخطوها نحو الإنتحار... انتحاره هو، وتظل الحياة، حياة متطورة، متبدلة متحولة...!!

****

غير أني رأيت، لأكثر من سبب من تلك الأسباب التي تبعث على التحول والتطور والتقدم، أن ننظر إلى نعيمة كيف يسير فوق بساط من الثلج وإلى عمر كيف يمشي على الرصيف في ساحة البرج، حيث يمشي خلف ذاك الآدمي الذي يردد قائلاً: كلنا في دنيا الكدح هذه يصلي خاشعاً: ليست الحياة لهواً ولعباً...!!

ونراه يعود في المساء من السوق إلى البيت ليكتب في كتاب «لا هوادة»: «ألا ترون أن المستبد إنما يحرم الخلق من الحرية ويحرّمها عليهم ما أمكن ليتمتع هو منها بأكثر ما يمكن...!!

****

هكذا نرى عمر يشبه في أسلوبه «ميكايل انج» في نحته روائع التماثيل. فيما نرى نعيمة في صوره ولوحاته أشبه ما يكون مهارة وروعة الرسام روفاييل في روائعه الخالدة...!!

****

ولنرى على سبيل المثال ما كتب من وحي الطبيعة: «يا الله، أمس جاء في رسولك نيسان وعلى حقويه منطقة من شقائق النعمان والأقحوان وعلى رأسه أكليل من النسرين والوزال وقد لف ذراعيه بالورد والياسمين والريحان وساقيه بالأرز والسرو والسنديان...!!

وكان جبينه سموات صافية زرقاً وفي عينيه بشموس وكواكب وأعمار وفي فيه بلابل وشحارير وهمهمات مياه كثيرة وعلى صدره بحيرات ومروج، وفي راحتيه جواهر لا تزال مغلقة بالأسرار وعجائب ما برحت في الأقمام وقد تدك من أطراف بنانه عقود من الآمال الخضر تدغدغها وشوشات نسمات بليلات.

****

وحاكه ينتقل بنا إلى كانون الثاني، فيقول: وأخيراً، جاءني في ليل، رسولك كانون ــ كانون الثاني الأهم، فسلّم بالعواصف والصواعق. وصافح بالبروق والرعود. وما هي غير ساعات قصيرات حتى وجدتني قابعاً في زاوية من زوايا بيتي وأمامي موقد فيه هبطات تخيلات تلحس أبدا من ألسنة نار لعوب.

وعلى قيد متر مني هرتي البيضاء وقد التفت على ذاتها في شكل كعكة... وراحت تغط غطيط من يجهل الهم والخطيئة.

والريح في ثورة وجنون البرق ينهش جليو انجك، والرعد في غضبة الموتور... والبرد كأنه وابل من الرصاص...

أرأيت يا صاحبي أروع وأبدع من هذه اللوحة التي تنطق بالإبداع وبروعة الفن... وعبقرية الفنان...!؟

غير أني أرى من واجبي والتزامي أن أدعوك أن تلحق بعمر في السوق... وتسمعه يقرأ في كتابه «لا هوادة»: «لا فتحايد اليوم. لا محايد. حتى ولا الأديب صاحب البرج العاجي في عزلته...

حيث يقضي عمره منهمكاً في تلفيق المباني وتزويق المعاني.

لقد آن أن يهبط إلى الساحة بين بني آدم المعذبين ليشاركهم الآلام والأمال والهموم والمخاطر، والأفراح والأتراح...

****

هكذا رأينا ولا بدّ إلا أن نرى أن ما كتب نعيمة من روائع في وحي الطبيعة. كان مصدر وجيه الأكبر وينبوع أديبه الأعظم فيما كانت الجماهير في السوق مصدر وحي عمر... والينبوع الذي لا ينضب ولا يجف...!!

TOYOTA

TOYOTA

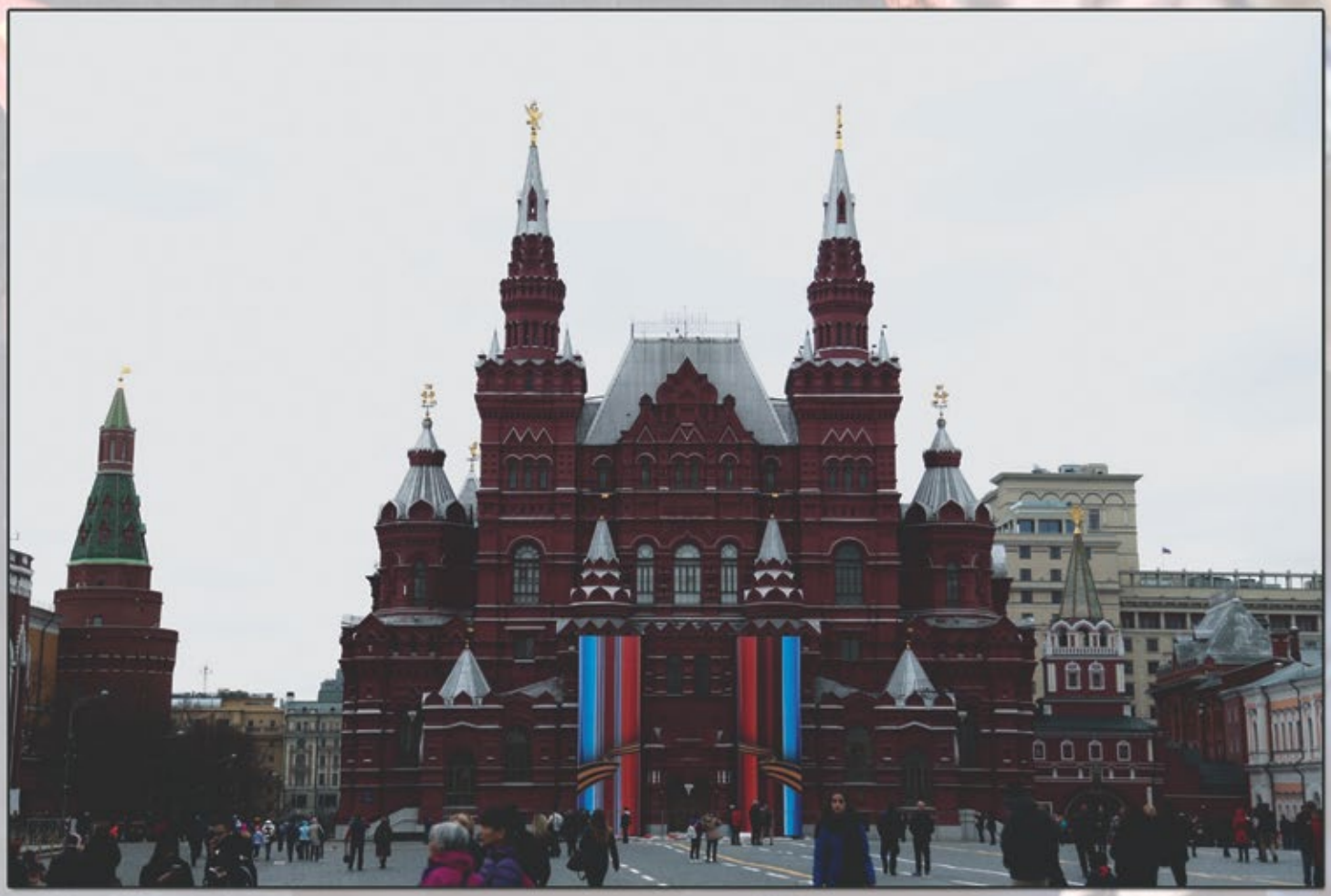

#ЛЕНИН
ЖИВ

КПРФ
ПРАВДА
Реновация жилого фонда: посулы и реалии